وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم : التاريخ والآثار

تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

دراسة كتاب "عمال مناجم الونزة بوخضرة والكويف والثورة الجزائرية 1954-1962"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبة:
إيمان شلالي

إشراف الأستاذ(ة):
أ.د. شلالي عبد الوهاب

الإسم واللقب	الصفة	الرتبة
أ.د. حفظ الله بوبكر	رئيسا	أستاذ التعليم العالي
أ.د. شلالي عبد الوهاب	مشرفا	أستاذ التعليم العالي
أ. بليدي خليدة	ممتحنا	أستاذ محاضر-أ-

السنة الجامعية 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم : التاريخ والآثار

تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

دراسة كتاب "عمال مناجم الونزة بوخضرة والكويف والثورة الجزائرية 1954-1962"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبة:
إيمان شلالي

إشراف الأستاذ(ة):
أ.د. شلالي عبد الوهاب

الإسم واللقب	الصفة	الرتبة
أ.د. حفظ الله بوبكر	رئيسا	أستاذ التعليم العالي
أ.د. شلالي عبد الوهاب	مشرفا	أستاذ التعليم العالي
أ. بليدي خليدة	ممتحنا	أستاذ محاضر-أ-

السنة الجامعية 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي، تبسة
Larbi Tebessi Univ Tebessa, Tebessa

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

تصريح شرفي

يتضمن الأمانة العلمية لإنجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

انا الموقع أسفله الطالب/ة /: ..... رقم التسجيل .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم : ..... المؤرخة في: .....

الصادرة عن بلدية/دائرة : .....

و المسجل في ماستر : ..... خلال السنة الجامعية :2025/2024

و المكلف/ة/ بإنجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

.....

.....

.....

تحت إشراف الأستاذ (ة) .....

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية السرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في .....2025 ماي 27.....

مصادقة البلدية

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
ويتفوض من السيد
عون مكتب الإدارة الإهليلية

التوقيع المعني

بسم الله الرحمان الرحيم

"وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ"

[آل عمران:169]

إهداء

الحمد لله الذي تتم باسمه الصالحات وتنزل برحمته البركات الصلاة والسلام على النبي المصطفى المبعوث رحمة للعالمين

أهدي ثمرة جهدي إلى من بتضحياتهم ضمنوا لنا العيش الكريم والحرية في بلد المليون ونصف المليون شهيد

إلى الوالدين الكريمين اللذان ضحيا وسهرا من أجل أن أصل إلى لحظة النجاح والتخرج

إلى العائلة الكريمة التي آزرتني خلال مشواري الدراسي

إلى صديقاتي ورفيقات دربي

إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل من قريب أومن بعيد

إيمان

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ثم الحمد لله على توفيقي لإنجاز هذا العمل

أتقدم بأسمى كلمات الشكر والعرفان والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف "عبد الوهاب شلالي"
وإلى أعضاء اللجنة الكريمة التي تشرفت بمناقشة هذا العمل

إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

إلى كل من ساهم في إنجاز العمل المتواضع

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ-ه
الدراسة الظاهرية للكتاب	
أولا: الجانب الشكلي للكتاب	8
1/دراسة خارجية لعناصر الكتاب	8
2/الوصف الداخلي للكتاب	8
الدراسة الباطنية للكتاب	
أولا: التعريف بصاحبا الكتاب	13
1/أ. د عبد الوهاب شلالي	13
-السيرة المهنية للمؤلف	13
-المداخلات والمنشورات الدولية والوطنية للمؤلف	14
المؤلفات	16
2/د. فريد نصر الله	16
-منشورات	17
ثانيا: الأطروحة الرئيسية للكتاب	
ثالثا: المضامين الأساسية	19
رابعا: أسلوب الكتابة	19
خامسا: ملخص عام للكتاب	19
الباب الأول: المناجم الجزائرية وأهميتها الاقتصادية إبان العهد الفرنسي	
مرحلة إستكشافية من 1865-1900	20
1-أ- إكتشاف الفوسفات وبداية إستغلاله	21
1-ب- إكتشاف الحديد وبداية إستغلاله	22
2-إستغلال مناجم تبسة	22
2-أ-مناجم الفوسفات في المنطقة	23
-منجم الكويف	23
-منجم جبل العنق	23

فهرس المحتويات

2-ب-مناجم الحديد في المنطقة	23
-منجم الونزة	23
-منجم بوخضرة	24
-منجم خنقة الموحاد	24
2-ج-مناجم الزنك والرصاص بالمنطقة	25
-منجم المسلولة	25
الباب الثاني: أوضاع العمال الجزائريين في مناجم المنطقة الحدودية الشرقية خلال العهد الإستعماري	
1/ الأوضاع الاقتصادية	25
1.أ. ظروف العمل في المناجم	26
1-ب-الأجوروالمنح	27
2/الأوضاع السياسية	28
3/الأوضاع الاجتماعية والثقافية	30
3-أ-الأوضاع الاجتماعية	30
-الظروف المعيشية	30
-ظروف السكن	31
-الظروف الصحية	31
3-ب-الأوضاع الثقافية	32
الباب الثالث: الثورة التحريرية وعمال المناجم	
1/ظروف إندلاع الثورة في منطقة المناجم	33
-الو اقع السياسي	33
2/الإعداد للثورة وتفجيرها	35
2-أ-إنشاء خلايا سرية	35
2-ب- البحث عن مصادر السلاح	36
-مصادر خارجية	36
-مصادر داخلية	36
2-ج-تجنيد المواطنين	36

فهرس المحتويات

3/التنظيم العام للثورة	37
3-أ-التنظيم الإداري	37
3-ب-التنظيم العسكري	38
3-ج-التنظيم الاجتماعي	39
-التنظيم الجماهيري	39
-التنظيم القضائي	40
- التنظيم الصحي	41
-التنظيم الثقافي والإعلامي	41
3-د-التنظيم الإقتصادي	41
4-موقف عمال المناجم من إندلاع الثورة ودورهم فيها	42
4-أ-دورهم في الكفاح المسلح	42
-الهجوم على حي البياضة "ونزة" (جبارعمر2ديسمبر1954	43
-هجوم فيفري 1955	43
-معركة برعمود 12 ديسمبر1956	43
4-ب-دورهم في المساهمة المالية	43
الباب الرابع: تراجم لقادة الثورة البارزين من عمال المناجم	
1/جبارعمر	44
أ-الميلاد والنشأة	44
ب-إلتحاقه بالثورة	44
ج-دوره في الثورة	45
د-إعدام جبارعمر	45
2/الطاهر الزبيري	46
أ-المولد والنشأة	46
ب-إلتحاقه بالثورة	47
ج-دوره في الثورة	47
3/محمود قنز	49

فهرس المحتويات

أ-المولد والنشأة	49
ب-إلتحاقه بالثورة	49
ج-دوره في الثورة	49
4/ جديات المكي	51
أ-الميلاد والنشأة	51
ب-إلتحاقه بالثورة	51
ج-دوره في الثورة	51
الباب الخامس: ردود الفعل الإستعمارية على الثورة التحريرية في منطقة المناجم	
1/ردالفعل العسكري	53
1-أ-رفع عدد القوات المسلحة	53
1-ب- بناء حاجز حدودي مكهرب	55
-خط موريس	55
-خط شال	55
1-ج- تجريد عمليات عسكرية كبيرة	56
2- رد الفعل الاقتصادي	56
3-رد الفعل في المجال الإجتماعي	57
3-أ- المحتشدات	58
3-ب- الأقسام الإدارية المتخصصة	59
-رد الفعل السياسي	59
-الرد الرسمي والتهديد بالقمع	59
سادسا: الأهمية والقيمة العلمية للكتاب	61
سابع: النقد والتقييم	62
أ-نقاط القوة	62
ب-نقاط الضعف	63
خاتمة	64
قائمة الملاحق	67

فهرس المحتويات

قائمة المصادروالمراجع	78
الملخص	

مقدمة

مثلت الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) نقطة تحول جذرية في تاريخ البلاد، خاتمة بذلك أكثر من قرن من الهيمنة الإستعمارية الفرنسية وخلال هذه الفترة التاريخية الحاسمة التي إتسمت ببذل تضحيات جسيمة، ساهمت فئات إجتماعية متنوعة بدور محوري في إنجاح الثورة وتحقيق الإستقلال الوطني وفي هذا السياق يبرز الدور الهام الذي إضطلع به عمال المناجم المتمركزون في المناطق الحدودية الشرقية وهي المناطق التي شهدت نشاطا تعدينيا ومكثفا و إستغلال إستعماري للثروات الطبيعية، وقد شكل هؤلاء العمال بحكم تمركزهم الجغرافي وطبيعة عملهم وظروفهم المعيشية الصعبة، قوة فاعلة في دعم الكفاح الوطني ضد الاحتلال الفرنسي وهو ما يسعى هذا الكاتب الموسوم ب "عمال المناجم الونزة بوخضرة والكويف والثورة الجزائرية 1954-1962" الصادر عن دار سوهام للنشر والتوزيع إلى تسليط الضوء عليه وتحليله.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في تسليط الضوء على مساهمات شريحة عماليّة، غالب ما يتم إغفالها في الدراسات التاريخية.

دراستي لهذا الكتاب ستساهم تقديم صورة أكثر شمولية لدور هذه الفترة العمالية ومدى مساهمتها في الكفاح الوطني.

كما ستساهم في فهم أعمق التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية التي شكلت مسار الثورة في هذه المناطق.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لهذا الكتاب وإستخلاص قيمته، والإضافة العلمية التي سيقدمها لفهم تاريخ الثورة الجزائرية من منظور جديد يركز على دور فئة عمال المناجم في المناطق الحدودية الشرقية، كما تهدف إلى إستخلاص الأطروحة الرئيسية التي يسعى الكاتب لإثباتها وتلخيص المضامين الأساسية للكتاب من خلال:

-فهم السياق التاريخي والإجتماعي الذي نشأت فيه المناجم وتطور دور عمالها خلال الثورة.

-تحديد وتحليل الأشكال المختلفة لمساهمة هؤلاء في الثورة.

-الكشف عن الدوافع والعوامل التي جعلت عمال المناجم ينخرطون بقوة في صفوف الثورة.

أسباب إختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

الرغبة الشخصية في قراءة هذا الكتاب لأنه سلط الضوء على دور فئة مهمشة في تاريخ الثورة بالإضافة إلى كونه يدرس ويوضح إنطلاق الثورة في منطقة تبسة.

أسباب موضوعية:

-معرفة دور عمال المناجم ومدى مساهمتهم في الثورة.

- التعرف على شخصيات بارزة كان لها دور في قيادة الثورة التحريرية.

- دراسة السياسة الإستعمارية التي أشهجتها فرنسا في المنطقة.

إشكالية البحث:

إلى أي مدى ساهم كتاب " عمال المناجم الونزة، بوخضرة والكويف والثورة الجزائرية 1954-1962" في الكشف عن دور العمال في الثورة الجزائرية؟

تساؤلات فرعية:

-ما هي أبرز مظاهر الدعم والمساهمات التي يوردها الكتاب عن عمال المناجم لصالح الثورة؟

-كيف ساهمت الظروف الإستغلالية في مناجم المناطق الحدودية الشرقية في تحويل العمال إلى فاعليين ثوريين؟

-ما هبي المصادر والشهادات التي إعتمد عليها الكتاب في توثيق دور عمال المناجم؟

-ما هي الإضافة النوعية الت يقدمها الكتاب لفهم دور هذه الفئة في الثورة التحريرية؟

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع وللإجابة عن كل التساؤلات السابقة يتم الإعتماد على:

المنهج التاريخي الوصفي: إعتمدت عليه في وصف العناصر الشكلية للكتاب سواء ما تعلق بالشكل الخارجي-الغلاف- أو في وصف العناصر الداخلية للكتاب.

المنهج التاريخي التحليلي: إستعملته في دراسة وتحليل المادة العلمية التي وظفتها أثناء دراسة الكتاب، كما إستعملته في تحليل الأفكار الواردة في الكتاب.

بالإضافة إلى المنهج التاريخي المقارن.

حدود الدراسة:

- تركز هذه الدراسة بشكل أساسي على فترة الثورة التحريرية 1954-1962 مع إشارة موجزة إلى الأوضاع السابق ذكرها.

- تركز على منطقة الحدود الشرقية -المنطقة المنجمية.

- الدور الذي لعبه عمال المناجم في الثورة.

المصادر والمراجع المعتمدة: ولقد إعتمدت خلال دراستي لهذا الموضوع على العديد من المصادر والمراجع المختلفة نذكر منها:

مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخين للعقيد الطاهر الزريبي الذي إستخدمتها في التكلم عن حياته، وظروف إلتحاقه بالثورة والتكلم عن الثورة والتحضير لها في المنطقة بالإضافة إلى كتاب " تحضير الثورة الجزائرية في منطقة الونزة، لخضر بن سودة هرس جبال الونزة" الذي إعتمدت عليه في التكلم عن التحضير للثورة في منطقة الونزة، بالإضافة إلى العمل النقابي في المنطقة، بالإضافة إلى إستخدام العديد من المراجع كأبحاث ودراسات في التاريخ العسكري الولاية الأولى 1954-1962 للدكتور ناصري معمر إعتمدت عليه في دراسة الثورة في المنطقة ودراسة السياسة الإستعمارية فيها، كتاب الدكتور الغالي غربي فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، إعتمدت عليه خاصة في تحليل الإستراتيجية الفرنسية ضد الثورة.

خطة البحث:

مقدمة.

أولا: دراسة ظاهرية.

1/ دراسة خارجية لعناصر الكتاب:

-إسم المؤلفان.

-العنوان.

-الطبعة.

-دار ومكان وسنة النشر.

-نوع الكتاب.

-حجم الكتاب.

-عدد الصفحات.

-وصف الغلاف.

2/ وصف الكتاب داخليا:

-التنظيم العام للكتاب.

-المنهج المتبع.

-المصادر والمراجع.

-الملاحق.

ثانيا: الدراسة الباطنية:

1-التعريف بصاحب الكتاب.

2-الأطروحة الأساسية للكتاب.

3-المضامين الأساسية.

أسلوب الكتابة

4-ملخص الكتاب.

5-الأهمية والقيمة العلمية للكتاب.

6-النقد.

الخاتمة:

-ملاحق.

-قائمة المصادر والمراجع.

الصعوبات: كأي بحث علمي أكاديمي لا يخلو من الصعوبات وقد واجهت العديد من المشاكل أذكر منها:

-تعدد المواضيع التي تحدث عنها الكتاب.

-قلة المصادر والمراجع الخاصة التي تتكلم عن أوضاع العمال في المنطقة.

الدراسة الشكلية للكتاب

أولا: الجانب الشكلي للكتاب

1/دراسة خارجية لعناصر الكتاب

-المؤلفان: أ-د. عبد الوهاب شلالي

-د. فريد نصر الله

-العنوان: عمال المناجم الونزة، بوخضرة، الكويف والثورة الجزائرية 1954-1962.

-الطبعة: الأولى.

-دار النشر: هومه للنشر والتوزيع.

-مكان النشر: قسنطينة.

-سنة النشر: 2023.

-نوع الكتاب: ورقي.

-حجم الكتاب: متوسط (17×24 سم)

-عدد الصفحات: 494.

-وصف الغلاف: يتميز غلاف الكتاب بتصميم بسيط باللون البني المحمر وصورة بالأبيض والأسود لعمال المناجم تعزز الطابع التاريخي، إستخدم خط واضح باللون الأبيض لكتابة العنوان الرئيسي وإستخدم خط باللون البني لكتابة العنوان الفرعي ومعلومات المؤلفين.

2/الوصف الداخلي للكتاب

-التنظيم العام للكتاب: الكتاب يتبع تنظيم زمني وموضوعي متسلسل منطقيا، حيث ينتقل من الخلفية التاريخية والإقتصادية للمناجم وأوضاع العمال، ثم ينتقل إلى إندلاع الثورة ودور العمال فيها ثمّ يتطرق إلى نماذج قيادية من هذه الفئة ثم يختم الدراسة برد الفعل الإستعماري.

الكتاب مقسم إلى 5 أبواب رئيسية بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وملاحق.

-**المقدمة:** تعرض الإطار العام للدراسة، أهميتها المنهجية المتبعة والمصدر التي إعتمد عليها الباحث.

-**الباب الأول:** المناجم الجزائرية وأهميتها الإقتصادية إبان العهدالإستعماري، يضع هذا الباب الإطار الاقتصادي والجغرافي للدراسة، ويقدم معلومات عن نشأة وتطور شركات الإمتياز وأهمية المناجم في الاقتصاد الإستعماري به 47 صفحة من 25 إلى 72.

-**الباب الثاني:** أوضاع العمال الجزائريين في المناجم الشرقية، ينتقل هذا الباب للتركيز بشكل خاص على أوضاع العمال الجزائريين في المناجم، ويتناول ظروف عملهم ومعيشتهم ونشاطهم النقابي المبكر به 79 صفحة من 75 إلى 154.

-**الباب الثالث:** الثورة التحريرية وعمال المناجم في المنطقة الحدودية الشرقية يمثل هذا الباب صلب الموضوع، حيث يتناول دور عمال المناجم في إندلاع الثورة وإنتشارها في المنطقة وكيف تمّ تنظيمهم وربطهم بالكفاح المسلح ومساهمتهم في دعم الثورة بمختلف الوسائل به 121 صفحة من ص157 إلى ص 278.

-**الباب الرابع:** تراجم لقادة بارزين من عمال المناجم في الثورة، يقدم هذا الباب دراسات حالة لشخصيات قيادية من عمال المناجم الذين برزوا خلال الثورة، مما يعطي بعداً إنساني وملموس لدور هذه الفئة به 79 صفحة من 281 إلى 360 صفحة.

-**الباب الخامس:** ردود الفعل الإستعمارية على الثورة التحريرية في منطقة المناجم الحدودية الشرقية، يختتم هذا الباب بتحليل ردود أفعال السلطات الإستعمارية على نشاط عمال المناجم الثوريين ومحاولاتها لمواجهة الثورة في هذه المنطقة الحدودية به 79 صفحة من 363 إلى 442.

-**الخاتمة:** تلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث وتؤكد على الأطروحة الرئيسية للكتاب.

-منهج الدراسة

صاحبا الكتاب إعتمدا على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التاريخي التحليلي، حيث يقوم بسرد الأحداث المتعلقة بدور العمال في الثورة التحريرية في المنطقة الحدودية الشرقية، بالإضافة إلى تحليل الأحداث والكشف عن أسبابها ودوافعها وتأثيراتها المختلفة.

-المصادروالمراجع:

يمكن تحديد أنوان المصادر التي إستخدمها صاحبا الكتاب على النحو التالي:

1/ الوثائق الأرشيفية

-الأرشيف الفرنسي: تم الإعتماد على الأرشيف الرسمي الفرنسي الخاص بالإدرة الإستعمارية وشركات الإمتياز.

-الأرشيف الجزائري: وثائق صادرة عن قيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير.

-أرشيف الشركات: أرشيف شركة حديد الونزة.

2/ الشهادات الشفوية

-مقابلات وإستجوابات: تمّ إجراء مقابلات مع مجاهدين من عمال المناجم ونزة وبوخضرة والكويف.

3/ المطبوعات

-الكتب: دراسات تاريخية تناولت الثورة الجزائرية بالغتين العربية والفرنسية ومؤلفات المجاهدين التي تضمنت مذكراتهم.

-الدوريات والصحف: مقالات تحليلية وإخبارية من الجرائد الجزائرية والفرنسية.

-المنشورات الرسمية: منشورات "حكومة الجزائر العامة" التي تضمنت معلومات إقتصادية وديموغرافية.

4/ الرسائل والأطروحات الجامعية

تمّ الإستعانة ببعض الرسائل والأطروحات الجامعية التي تناولت جانب من جوانب البحث.

5/ مصادر أخرى

الخرائط والجداول والرسوم البيانية لتقديم بيانات إحصائية وتوضيحية.

-تحليلي أنواع المصادر

يبدو أن الباحث قد إعتمد على مزيج متنوع من المصادر الأولية كالوثائق الأرشيفية، المقابلات الشفوية...، والثانوية كالكتب والدراسات السابقة...، مما يشير إلى محاولة لتقديم بحث شامل وموثق، التركيز على الشهادات الشفوية يضيف قيمة خاصة للدراسة من خلال إعطاء صوت لأولئك الذين عاشوا التجربة بشكل مباشر، كما أن الإعتماد على الأرشيف الفرنسي والجزائري يوفر قاعدة معلوماتية قوية للتحليل.

الملاحق

توفر مواد داعمة من وثائق، جداول، خرائط، صور، مما عزز القيمة البحثية للكتاب.

الدراسة الباطنية للكتاب

أولا: التعريف بصاحبا الكتاب

1/أ. د عبد الوهاب شلالي: من مواليد 11 نوفمبر 1961 ببلدية مرسط ولاية تبسة تلقى تعليمه الإبتدائي بمسقط راسه، ثم واصل تعليمه المتوسط والثانوي بمدينة تبسة، وتحصل على باكالوريا آداب في جوان 1980.

إلتحق في سنة 1981 بكلية العلوم الإنسانية قسم التاريخ بجامعة قسنطينة وتخرج منها في جوان 1985، بشهادة ليسانس تاريخ وعمل بعدها أستاذ للتعليم الثانوي بثانوية سعدي الصديق لمدة 19 سنة، في مارس 2003 تحصل على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، وفي ديسمبر 2004 إلتحق بالمركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، حيث أشرف على مشروع فتح شعبة التاريخ بذات المركز الجامعي خلال السنة الجامعية 2005-2006[1]، تحصل على دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر في مارس 2011، حيث أتقن اللغة العربية والفرنسية بمستوى جيد جدا، بالإضافة إلى ذلك لديه مبادئ أولية اللغة الألمانية.

-السيرة المهنية للمؤلف:

تولى الأستاذ عدة مناصب مهنية:

-أستاذ تعليم ثانوي لمادة التاريخ والجغرافيا لمدة 19 سنة.

-أستاذ مساعد "أ" من 2008 إلى 2011.

-ثمّ تقلد منصب رئيس اللجنة العلمية لقسم العلوم الإنسانية في المركز الجامعي بتبسة.

-منصب رئيس المجلس العلمي بكلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والإجتماعية بالمركز الجامعي تبسة.

-كما تولى العديد من المناصب المتنوعة بالجامعة نذكر منها:

-أستاذ محاضر "أ".

-أستاذ التعليم العالي[2].

-عضو مشروع وطني للبحث (P.N.R) بعنوان التسليح خلال الثورة التحريرية 1954-1958.

---

[1] –عبد الوهاب شلالي، نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19، دار الهدى، الجزائر، 2006، الغلاف الخارجي للكتاب.

[2] –معلومات زودنا بها صاحب الكتاب في وثيقة إلكترونية.

-عضو مشروع بحث (CN E P R U) بعنوان: "موسوعة جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962.

-مسؤول بحث (cne pru) بعنوان: تاريخ الجزائر الحديث من خلال الكتابات الغربية 1500-1850.

-رئيس فرقة في مخبر الدراسات الأدبية والإنسانية- جامعة تبسة.

-مسؤول فريق إختصاص تاريخ ليسانس " L M D"2010- 2013.

-المساهمة في العديد من اللجان المناقشة الخاصة بالتأهيل الجامعي للدكتوراه من صنف "ب"في جامعة: تبسة وقالمة والوادي.

-رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية 2017/ 2014.

-عضو في الهيئة الإستشارية بمجلة دورية محكمة: " مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية الصادرة عن جامعة العربي التبسي -تبسة.

-عضو في الهيئة العلمية الإستشارية بمجلة دولية محكمة: مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية " الصادرة في جامعة العربي التبسي – تبسة.

-عضو الهيئة العلمية الإستشارية في مجلة دولية محكمة: مجلة المعرف للبحوث والدراسات التاريخية الصادرة عن جامعة الشهي حمة لخضر-الوادي.

-عضو اللجنة العلمية في: " مجلة البحوث التاريخية الصادرة عن جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

-عضو محكم: في مجلة " الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي.

-عضو لجنة أخلاقية المهنة بجامعة العربي التبسي- تبسة.

-المداخلات والمنشورات الدولية والوطنية للمؤلف:

أ-منشور بعنوان: " دور الطرق الصوفية في جهاد أهل تبسة خلال القرن 19 م " مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد أفريل 2006، المركز الجامعي بتبسة.

ب-منشور بعنوان: " علاقة حزب الشعب الجزائري بالحركة العمالية والنشاط النقابي اليساري في الجزائر" المجلة التاريخية المغاربية، عدد 140، تونس، جويلية 2010.

ج-منشور بعنوان: تفاعل عمال المناجم الجزائريين مع الثورة التحريرية الوطنية في المنطقة الحدودية الشرقية 1954-1956"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، العدد 4 ديسمبر 2011، منشورات مخبر الجزائر تاريخ والمجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي-سيدي بالعباس.

د-منشور بعنوان: " القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني 1954-1958 منطقة المناجم الشرقية نموذجا"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، 2017.

ر-منشور بعنوان: " الأوراس مهد الثورة التحريرية الوطنية بامتياز ومصطفى بن بو العيد مفجرها باقتدار" مجلة المعارف، 2017.

أما بالنسبة للمداخلات لديه أكثر من 10 مداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية وهي:

1-مداخلة بعنوان: "لمحة عن معالم الإصلاح والتجديد في دعوة جمعية العلماء المسلمين في شقها السياسي، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الرابع للفكر الإصلاحي في الجزائر المركز الجامعي بتبسة، أيام 11- 12- 13 أفريل 2006.

2-مداخلة بعنوان: "تفاعل عمال المناجم مع ثورة التحرير الوني في المراكز المنجمية الشرقية 1954-1956 " ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: " الثورة التحريرية في عاميها الأول والثاني "جامعة الحاج لخضر بباتنة، يومي 4- 5 ديسمبر 2006.

3-مداخلة بعنوان: موقف حزب الشعب من الحركة النقابية في الجزائر " ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: تاريخ الحركة الوطنية "المركز الجامعي بالوادي، يومي 11- 12 مارس 2007.

4-مداخلة بعنوان: الخطر الصليبي الإسباني على الجزائر ودور العثمانيين في التصدي له، " ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: "تطور مفهوم الدولة الجزائرية عبر العصور التاريخية" المركز الجامعي بالوادي.

5-مداخلة بعنوان: " الكتابة التاريخية عند أحمد توفيق المدني" ضمن فعاليات الملتقى السادس للفكر الإصلاحي في المغرب العربي، المنهج والآليات، جامعة تبسة، يومي5-6 أفريل 2011.

6-مداخلة بعنوان: " أهمية مؤلفات ضباط جيش الاحتلال الفرنسي في توثيق جرائمهم في الجزائر، كتاب الكونت ديريسون أنموذجا، " ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: " جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمساءلة المؤجلة، " جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 16-17 نوفمبر 2011.

7-مداخلة بعنوان: " طبيعة التعاون بين السلطة والرعية في القرن 16" ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: " السلطة والمجتمع في الجزائر العثمانية: العلاقة بين الراعي والرعية، جامعة تبسة، يومي 20-21 ماي 2012.

8-مداخلة بعنوان: " نظرة المؤرخين المعاصرين للثورة الجزائرية من خلال كتاباتهم، جلبير جلبي أنموذجا" ضمن فعاليات الملتقى الدولي السابع حول: الثورة الجزائرية في الكتابات العربية والأجنبية"، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، يومي 17-18 أكتزبر 2012.

9-مداخلة بعنوان: " القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني"، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول، "إستراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة السياسة الإستعمارية"، جامعة تبسة، 18-19 مارس 2012.

10-مداخلة بعنوان: " العلاقة بين الراعي والرعية"، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول " السلطة والمجتمع في الجزائر العثمانية"جامعة تبسة، يومي 20-21 ماي 2012.

-المؤلفات

1-كتاب نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19م.

2-كتاب المنظمة الخاصة و"مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موثقة.

3-كتاب ثنائي بعنوان عمال مناجم الونزة، بوخضرة، والكويف والثورة الجزائرية 1954-1962.

4-كتاب جماعي بعنوان مفقودون جزائريون إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، من خلال وثائق أرشيفية فرنسية.

5-كتاب مناضلون في الحركة الوطنية الجزائرية _الإتجاه الإستقلالي_ من خلال أرشيف ما وراء البحار 1926-1954.

2/د. فريد نصر الله: من مواليد 19 جويلية 1967 بتبسة، تحصل على دكتوراه في التاريخ المعاصر سنة 2019، تولى الأستاذ عدة مناصب مهنية:

-رئيس قسم العلوم الإنسانية 2006/2008.

-مدير مساعد لما بعد التدرج والبحث العلمي 2008/2009.

-رئيس شعبة ماستر التاريخ المعاصر 2010/2012.

-رئيس قسم التاريخ والآثار من 2016 إلى يومنا هذا.

-عضو المجلس العلمي لجامعة تبسة 2019/2016.

-عضو اللجنة المتساوية الأعضاء 2006-2009/ و2018-2020.

-عضو ورئيس اللجنة العلمية للأعمال البيداغوجية لجامعة تبسة 2016/2014.

-منشورات

-مسؤول عن مشروع بحثي بعنوان " المفقودون خلال ثورة التحرير 2022".

-سلسلة المشروعات الوطنية للبحث: الأسلحة خلال ثورة التحرير 1954-1958، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث حول الحركة الوطنية وثورة الأول من نوفمبر 1954، عمل جماعي.

-عضو في المجموعة الفرعية للجنة الوطنية الإستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان المكلفة بملف" الجرائم الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، جرائم القتل والتعذيب" 2024/2012.

-مداخلة في الملتقى الدولي حول ثورة التحرير في سنتها الأولى والثانية المنظم أيام 05/04 ديسمبر 2006 بجامعة باتنة بعنوان (التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة الشرقية الأوراس النمامشة 56/54.)

-مداخلة في الملتقى الدولي حول الإستعمار الفرنسي في الجزائر، المنظور التاريخي والقانوني المنظم يومي 10 و11 مارس 2009 بتبسة بعنوان (دراسة ميدانية حول المواقع الأثرية في بلديات الشريعة، ثليجان والمزرعة).

-مداخلة في الأيام الإعلامية بالشراكة مع جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة حول البيئة والتنمية المستدامة بجامعة تبسة يومي 06 و07 أفريل 2010، بعنوان (إعادة تأهيل المسارات التكوينية في جامعة العربي التبسي مع المحيط الاجتماعي والإقتصادي والبيئي).

-مداخلة في الملتقى الدولي حول البيئة والمجتمع في الجزائر في الفترة العثمانية المنظم يومي 20 و21 ماي 2012 بجامعة تبسة بعنوان: (العلاقات بين النظام والمجتمع في الجزائر خلال القرن التاسع عشر 1797-1830(حملات الداي حسين لتأديب القبائل كنموذج)

-مداخلة في الملتقى الوطني حول الدبلوماسية والإعلام في خدمة ثورة التحرير المنظم يوم 12 مارس 2017 بجامعة العربي التبسي بعنوان: (البوادر التاريخية لما قبل أول نوفمبر 1954).

-مداخلة في الملتقى الدولي حول شخصية الشهيد مصطفى بن بولعيد المنظم يومي 06/05 فيفري 2017 بتبسة بعنوان (رحلة مصطفى بن بولعيد وتأثيرها عللا مسار ثورة التحرير بتبسة).

-مداخلة في الملتقى الوطني حول معركة الجرف، لسانحة إحياء ذكرى ثورة التحرير والإحتفاء بالتضحية يوم 31 نوفمبر 2017 بجامعة تبسة، بعنوان: (الظروف والخلفيات لمعركة الجرف).

-مداخلة في الملتقى الخامس حول الإعلام والتحولات الاجتماعية والإقتصادية في الجزائر المنظم يوم 12 مارس 2018 بجامعة العربي التبسي بعنوان (دور الإعلام في الحفاظ على السلم الأهلي).

-مداخلة خلال اليوم الدراسي حول الأهمية العلمية للذاكرة الشفوية في ضوء عولمة الذاكرة المنظمة يوم 24 أفريل 2018 بجامعة تبسة بعنوان: (الذاكرة الشفوية وأهميتها في تعزيز البحث العلمي).

-مداخلة في الملتقى العلمي الدولي المنظم بالمعهد العالي للدراسات التطبيقية في العلوم الغنسانية بتونس، يومي 06/05 أريل 2018، بعنوان: (التراث الثقافي المشترك بين الأرياف الجزائرية والتونسية بين الماضي والحاضر، دراسة سوسيولوجية تاريخية).

-مقال بعنوان: "ثورة نمامشة التي قادها الشيخ محي الدين بن عبد القادر عام 1871 من أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس "مجلة الدراسات التاريخية".

-مقال بعنوان: التطورات السياسية للحركة الوطنية في تبسة بين 1954/1945، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة أم البواقي.

-مقال بعنوان: الجرائم الجماعية والفردية للجيش الفرنسي في منطقة تبسة خلال فترة الثورة الجزائرية/مجلة الرسالة[1].

ثانيا: الأطروحة الرئيسية للكتاب

ينطلق الكتاب من أطروحة أساسية هي: أن عمال المناجم في المنطقة الحدودية الشرقية كانوا قوة محركة للثورة التحريرية الجزائرية، حيث تجاوز وعيهم الوطني قسوة السياسة الإستعمارية، فلم يقتصر دورهم على الدعم المادي للثورة بل إمتد ليشمل الإنخراط المباشر في الكفاح المسلح والتنظيم الثوري الفعال، حيث يسعى الكتاب إلى تجاوز الصورة النمطية لعمال المناجم كضحايا للإستغلال فقط بل يسعيان إلى إبراز دورهم كفاعلين ومساهمين أساسيين في الثورة".

[1] –سيرة ذاتية إلكترونية زودنا به صاحب الكتاب.

ثالثا: المضامين الأساسية

يدور محتوى الكتاب حول هذه الأفكار:

-نشأة وتطور شركات الإمتياز وأهمية المناطق المنجمية.

-أوضاع العمال في ظل السياسة الإستعمارية.

-التنظيم الثوري في أوساط عمال المناجم، يركز عن كيفية ربط فئة العمال بالحركة الوطنية من خلال التنظيم الثوري.

-دور عمال المناجم المحوري في الثورة التحريرية، إسهامات مالية، مشاركة مباشرة في الكفاح المسلح بالإضافة إلى دورهم كقيادات في الثورة.

-رد الفعل الإستعماري في المنطقة.

رابعا: أسلوب الكتابة

إعتمد الكاتبان على أسلوب تحليلي يرتكز بوضوح على مبادئ مدرسة الحوليات في الكتابة التاريخية، وهو ما يندرج جوهرياً ضمن إطار دراسة التاريخ الاجتماعي، فبدلا من البدئ بالأحداث الكبرى إنطلاقا من صميم تجربة العمال الجزائريين، محللين بدقة الأوضاع المعيشية القاسية وظروف العمل الشاقة التي واجهوها، هذا التركيز على التفاصيل اليومية الذي يعد سمة مميزة لمنهجية مدرسة الحوليات في دراسة التاريخ من الأسفل ويشكل صلب إهتمام دراسة التاريخ الاجتماعي، يومثل نقطة إنطلاق أساسية لتتبع تطور الوعي السياسي لدى العمال، حيث وضح الكاتبان كيف أدت الظروف القاسية إلى الإدراك التدريجي بالظلم والإستقلال وكنتيجة لهذا الوعي المتنامي بمصالحهم مع إدراكهم لهويتهم الوطنية تحول هؤلاء العمال من مجرد فئة عاملة إلى فاعلين في التاريخ.

خامسا: ملخص عام للكتاب

تناول هذا الجزء تحليل محتوى الكتاب حيث قمت بتفكيك العناصر الأساسية للعناوين التي إحتوى عليها الكتاب ودرستها.

الباب الأول: المناجم الجزائرية وأهميتها الاقتصادية إبان العهد الفرنسي

شرعت فرنسا في إنشاء إقتصاد إستعماري يقوم على إستغلال الثروات لخدمة مصالحها حيث حولت الجزائر تدريجيا إلى مصدر رئيسي للمواد الخام وسوق إستهلاكية للمنتجات الفرنسية مما أدى إلى تهميش السكان المحليين وتدمير البنية الاقتصادية التقليدية.

أحد أبرز التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الإستعمار كان نقل الأنشطة الاقتصادية من المناطق الوسطى والغربية إلى الشرق، حيث يلاحظ أن إستغلال الموارد الأولية بدأ في الغرب ثم إنتقل إلى الشرق[1]أين تتواجد الموارد الطبيعية، إعتمد الاقتصاد الإستعماري على نمط الإنتاج الرأس مالي الذي كان مكملا لإقتصاد فرنسان فقد كانت الجزائر تستخدم لتلبية حاجات سوقها من المواد الخام والمحاصيل الزراعية لذلك كان على السلطة الإستعمارية في الجزائر أن تعرف حجم الممتلكات والثروات الباطنية والطبيعية الموجودة للتشرع بعدها في إستغلالها وهنا نلاحظ أن الإستعمار الإقتصادي الفرنسي للجزائر مرّ بمرحلتين :

-مرحلة إستكشافية من 1865-1900: هنا إكتشفت فرنسا أن باطن أرض الجزائر يحتوي على العديد من المعادن وباكتشاف هذه الثروات بدأت المرحلة الثانية، وهي التوسع والإستثمار من 1912-إلى 1930 وهنا بدأ إهتمام فرنسا بالصناعة الإستخراجية وقطاع التعدين، حيث إرتكز إقتصادها في فترة ما بين الحربين على الصناعة الإستخراجية[2] التي إعتمدت على إستخراج المواد المنجمية ونقلها إلى المرافق القريبة من مراكز إستقلالها[3] ، لعب قطاع التعدين دورا تسبب في دعم الاقتصاد الإستعماري إذ كانت المناجم تحقق معدلات فائدة مرتفعة مقارنة بقطاعات أخرى مثل الزراعة والتجارة، وسرعان ما أصبحت هذه المناجم تحت سيطرة مصلحة أملاك الدولة الفرنسية، حيث كان النظام المنجمي من حيث جوهر القانون مطابق لفرنسا مع وجوب إستشارة مجلس الحكومة بشأن أي طلب للحصول على إمتياز[4] وأول قانون يتعلق بالمناجم في الجزائر والمرسوم الملكي الصادر في 21 جويلية 1825 الذي نص على أن إمتيازات منح المناجم والأراضي والغابات تمنح بموجب مرسوم ملكي يصدر بعد إستشارة مجلس الإدراة الأعلى[5]، وبسبب هذا المرسوم عرف إستغلال المناجم توسعا كبيرا خاصة بعد أن حصل الأوروبيون على 127 منحة لإستخراج المعادن من 15 منحة في عمالة وهران، 26

[1] –عبد الرحمن رزقي، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الرغاية الجزائر، ص 54.

[2] –الهواري عدي، الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والإجتماعي 9130–1960، تر. (جوزف عبد الله)، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ص 156.

[3] –المرجع نفسه، ص 159.

[4] -Albert Jayez, La Législation des mines en France, Thése pour le doctorat: Faculté de droit de l'univérsité de BORDEAUX 1910, p 112.

[5] -Albert Jayez, OPcit, P 109, 110, 111.

يعمالة الجزائر، 96 بعمالة قسنطينة[1]، وتم إستقطاب إستثمارات أوروبية خاصة من فرنسا وألمانيا وبلجيكا بسبب ارتفاع معدلات الفائدة فيها، ورغم ضعف الإستثمارت المباشرة تمكنت الشركات الأجنبية من تحقيق أرباح كبيرة بفضل الإمتيازات الضريبية والحوافر الاقتصادية، وقد كانت البنوك الفرنسية تشرف على تأسيس شركات الإمتياز في قطاع التعدين مستفيدة من الدعم الحكومي الفرنسي والتسهيلات التي قدمتها الإدراة الإستعمارية، وبحلول 1919 تم سن قانون يحدد مدة الإمتياز في قطاع المناجم ووضع أسس للحقوق الضريبية[2] مما ساعد في تعزيز سيطرة الشركات الفرنسية على المواد الجزائرية، وقد شكلت هذه السياسات جزءا من إستراتيجية إستعمارية تهدف على ضمان إستمرار إستنزاف ثروات الجزائر لصالح فرنسا.

1-أ- إكتشاف الفوسفات وبداية إستغلاله

الفوسفات هو عنصر طبيعي تشكل عبر ألاف السنين نتيجة تحلل بقايا الكائنات الحية ويعد من العناصر الأساسية في صناعة الأسمدة التي تساهم بشكل كبير في دعم نمو النباتات، ويستخرج في شكل صخور رمادية اللون تحتوي ما بين 58و56% من الفوسفات[3].

يعتبر الفوسفات أحد أهم الموارد الطبيعية التي شكلت ركيزة أساسية في الاقتصاد وكان أيضا رمزا للإستقلال الإستعماري الذي جعل الجزائر مورد للمواد الخام دون الإستفادة منها في التنمية المحلية.

إكتشف الفوسفات أول مرة من طرف بيطري فرنسي يدعي "فيليب توماس" في منطقة قصر البخاري في المدية سنة 1873، ومع تزايد الاهتمام بهذه الثروة نظمت سنة 1898 قواعد للبحث عن الفوسفات وإستخراجه بموجب قرار 25 مارس، حيث منحت 13 رخصة للبحث عن الفوسفات بعمالة قسنطينة وفي نفس السنة بدأ الإستعمار الفرنسي رسميا في إستغلاله حيث منحت السلطات الإستعمارية إمتيازات لشركات فرنسية وأجنبية لإسغلال المناجم وسيطرت على إنتاج الفوسفات في الجزائر شركتان هما:

المؤسسة المنجمية (مزايتا، وشركة فوسفات قسنطينة التي كانت تمتلك منجم الكويف)[4].

قطاع الفوسفات كان موجها للتعزيز إنتاج القطاع الزراعي لأن الفوسفات الجزائري تميز بجودة عالية لكونه يحتوى إلا على 1أو 2% في المتوسط من الحديد وهذا يسهل تحويله على التراب بسهولة ومنه يصنع

[1] –حورية طبعة، السياسة الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870–1954، أطروحة لنيل الدكتوراه تخصص تاريخ معاصر، جامعة دراية أدرار، 2019–2020، ص 115.

[2] –المرجع السابق، ص 114.

[3] –عبد القادر علي حليمي، جغرافية الجزائر الطبيعية والبشرية والإقتصادية، ط2ن مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968، ص 231.

[4] – عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 162.

الفوسفات الرفيع[1]، يأتي الفوسفات بعد الحديد من حيث الإنتاج والمشاركة في الصادرات حيث كان يصدر بشكل خاص للبلدان الأوروبية مثل ألمانيا، إنجلترا، إسبانيا.

بلغ إنتاج الفوسفات 961ألف طن سنة 1908 رغم هذا الإنتاج الضخم لم يستفد الجزائريون من هذه الثروة بل كان القطاع يخدم مصالح المستعمر.

1-ب- إكتشاف الحديد وبداية إستغلاله:

في نوفمبر 1845 منحت السلطات الفرنسية إمتيازات لإستكشاف معدن الحديد وإستغلاله، حيث تم إكتشاف العديد من المناجم الغنية بهذه المادة فقد تمكنت فرنسا من الوصول إلى أكثر من 150 منجم حديد عبر القطر الجزائري مما جعل الجزائر واحدة من أهم الدول المنتجة للحديد. في البداية كان إستغلال هذا المعدن موجها بشكل أساسي نحو التصدير حيث كانت الجزائر تزود الأسواق الأوروبية بكميات كبيرة من خام الحديد خاصة من مناجم جبل موزاية، عنابة، عين مقرة، بني صاف، ومع تزايد الطلب الدولي شهد قطاع التعدين.. زيادة في الإنتاج[2].

إرتبط تطور إنتاج المعادن بعدة شروط من بينها الطلب الخارجي، توفر وسائل النقل واليد العاملة وأهمية المنجم من حيث كمية المعدن المتوفرة فيه والظروف الاقتصادية في الأسواق المستوردة[3]، حيث شهد إنتاج الحديد نموا ملاحظا خلال فترة من 1919 إلى 1930، غير أن هذا التطور توقف مع بداية سنة 1931 حيث تأثر الإنتاج بشكل واضح نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية ولم يعد الإنتاج إلى المستوى الذي كان عليه إلا سنة 1937 أي عندما بدأ النشاط الإقتصادي في العالم يعود إلى حيويته بعد إنتهاء الأزمة ما يعكس مدى إرتباط تطور هذا القطاع بالعوامل الإقتصادية الخارجية ومدى توفر الشروط اللازمة للإنتاج المريح.

2-إستغلال مناجم تبسة

تقع منطقة المناجم في شمال ولاية تبسة تمتد على طول الحدود الجزائرية التونسية من شمال تبسة إلى جنوب سوق أهراس مرورا بالمراكز المنجمية الهامة مركز بوخضرة والونزة والكويف، يسود المنطقة المنجمية مناخ شبه جاف وتتميز بشتاء قارص وصيف حار.

[1] –عبد الرحمن رزقي، المرجع السابق، ص 55.

[2] –المرجع السابق، ص 67.

[3] –حسان مغدوري، تأملات في الوضع الإقتصادي والإجتماعي للشعب الجزائري 1830–1945، دار الجنوب للطباعة والنشر والتوزيع، 2020، ص 91.

إن تنوع البيئة الجيولوجية في المنطقة وغنائها بالثروات المعدنية جلب إليها إهتمام المستثمرين الفرنسيين، حيث تكونت شركات ومؤسسات للتنقيب عم المعادن وإستغلالها مثل شركة الفوسفات قسنطينة وشركة الحديد الونزة وأقيمت فيها مراكز إستيطانية حديثة: مركز الكويف، مركز بوخضرة ومركز ونزة.

تعتبر مناجم الحديد والفوسفات المتواجدة بتبسة من أكبر المناجم في الجزائر وإفريقيا[1].

2-أ-مناجم الفوسفات في المنطقة

-منجم الكويف: أُكتشف الفوسفات في المنطقة بين 1891-1883 من قِبل الإخوة برتانيا وبدأ إستغلال هذا المنجم في أواخر القرن 19 وكانت تشرف عليه وتستغله شركة فوسفات قسنطينة[2]، يقع هذا المنجم بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية في الشمال الشرقي من مدينة تبسة، منجم الكويف هو المنجم الأكثر انتاجاً للفوسفات.

مع بداية استغلال منجم الكويف لوحظ ارتفاع إنتاج الفوسفات بسرعة كبيرة وذلك من 6000 طن سنة 1893 إلى 85000 طن سنة 1993 لترتفع بذلك العائدات المالية لفرنسا من هذه المادة لسنة 1930 حوالي 65مليون فرنك[3] ليصبح بذلك منجم الكويف هو أهم منجم والأكثر إستغلالا لدى فرنسا، حيث ساهم بأكثر من 85% من الإنتاج الوطني خلال فترة الإستعمار حيث بلغت مساهمته في إجمالي مساهمات الفوسفات بالجزائر حوالي 93% بحلول 1953.

-منجم جبل العنق: أُكتشف سنة 1956 يفضي مساحة تزيد عن 15 كلم فيه إحتياط يقدر بمليار طن، به طبقات يزيد سمكها في بعض الأحيان عن 13 متر يحتوي 53% من معدن الفوسفات[4]، يشتهر فوسفات هذا الجبل بأنه من النوع اللين الإرتكاسي25 DO يحتوي نسبة 30,29% من مادة 205 P ويحتوي على مميزات تسمح باستعماله المباشر كمخصب وهذا ما يضفي عليه نجاعة زراعية معترف بها عالميا[5].

2-ب-مناجم الحديد في المنطقة: تعتبر مناجم الونزة وبوخضرة من أهم المناجم التي شرع في إستغلالها سنة 1921 بعدما تم ربطها بخطوط السكك الحديدية المؤدية لميناء عنابة.

---

[1] –عبد السلام بوشارب، تبسة معالم ومآثر، المتحف الوطني للمجاهد، ص 133.

[2] –عبد الرحمان رزقي، المرجع السابق، ص 54.

[3] –أحميدة عميراوي، أثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 67.

[4] –عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص 231، 232.

[5] –عبد السلام بوشارب، المرجع السابق، ص134.

-منجم الونزة: يقع بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية شمال مدينة تبسة، ويقع تحديدا في غابة أولاد سيدي يحي بن طالب تبلغ أعلى قمة 1259 متر، يتكون هيكل مناجم الونزة من كتلة كلسية ضخمة تحتوي على بعض المعادن مثل النحاس والحديد الذي يعتبر أهم ثروة، ينتمي معدن منجم حديد مناجم الونزة إلى النوع اللين نسبيا وهو سهل الإنسحاق، يحتوي بنسبة تتراوح بين 50 و60% من معدن الحديد وهو خام خال من الفوسفور، تضم مناجم الونزة خمسة مواقع غنية بالحديد وهي: كدية الدواميس، كدية حلاتيف المركزية، الكدية الزرقاء، كدية سانت بار، كدية شاقورة.

تعود بداية التنقيب على معدن الحديد في جبل الونزة إلى سنة 1878 حيث أصدرت السلطات الإستعمارية في 26 فيفري من نفس السنة مرسوما يرخص لمستوطن يدعى ريقوتي البحث عن معدن الحديد بجبل الونزة وإستغلاله.

بفضل إستغلال مناجم الونزة شهد إنتاج معدن الحديد في الجزائر إنطلاقة معتبرة خلال بضعة سنوات، ومن أبرز مميزات المنجم كونه مرتبط بخطوط السكة الحديدية التي تربط بين المنجم والميناء وطولها 142 كلم[1].

إستغل هذا المنجم من طرف شركة الونزة من سنة 1913 وتتشارك الحكومة العامة في رأس مال هذه الشركة، حيث كانت تساهم بنسبة27,7 % مقابل الإستفادة من 50% من الأرباح الصافية، يعتبر منجم الونزة أهم منجم لإستخراج خام الحديد في الجزائر حيث ينتج ثلثي مجموع الإنتاج الجزائري[2].

منجم بوخضرة: يقع منجم بوخضرة في جبل بوخضرة الكائن بغابة أولاد سيدي يحي به طالب على 13كلم شمال دائرة مرسط تصل إلى أعلى قمة فيه 1463متر، يتكون المنجم من قسمين: قسم شمالي كان الأهم من حيث الإنتاج وقسم جنوبي حديث النشأة، ويبعد هذا المنجم عن منجم ونزة ببضع كيلومترات[3].

في سنة 1869 تمكن مستوطنه يدعى "بيرو" من الحصول على رخصة التنقيب عن معدن الحديد وإستغلاله وفي سنة 1900 تنازل "بيرو" لمستوطن آخر يدعى "تدرو" وفي 5أوت 1903 أبرم "تدرو" مع شركة مكتة للحديد عقدا تنازل لها فيه عن حق الإمتياز الذي يمتلكه.

يتميز هذا المنجم ببنية أقل تعقيدا من منجم الونزة ويحتوي على إحتياطي يقدر بحوالي 90 مليون طن من خام الحديد بنسبة معدن تصل إلى 57%.

[1] –عبد الرحمان رزقي، المرجع السابق، ص53.

[2] –عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص229.

[3] – المرجع نفسه، ص229.

بعد إستغلال هذا المنجم سنة 1918شهد تطورا ملحوظا في الإنتاج خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بلغ إنتاج الحديد في منجم بوخضرة ذروته سنة 1955، ويحتل المرتبة الثانية في الإنتاج بعد منجم الونزة[1].

منجم خنقة الموحاد: يقع منجم خنقة الموحاد على بعد 7 كلم جنوب شرق بكارية، يوجد في منطقة جبلية محاذية للحدود الجزائرية التونسية، أُكتشف هذا المنجم في 1904 وفي 5ماي 1909 حصلت شركة فرنسية على رخصة التنقيب فيه على المعادن شرع في إستغلاله 1950 كان ينتج مايقرب 230 ألف طن سنويا وكان المنجم الثالث في الجزائر[2].

2-ج-مناجم الزنك والرصاص بالمنطقة: إلى جانب الفوسفات والحديد كانت هناك مناجم أخرى

-منجم المسلولة: يقع منجم مسلولة في جبل يحمل الإسم نفسه في منطقة تبسة، وقد بدأ بإستغلال ثرواته المعدنية من الرصاص والزنك أواخر القرن 19 حيث منح أول إمتياز عام 1891 وبأ الإستغلال الفعلي عام 1906، حقق المنجم أرباحا ملحوظة في بدايته ويتميز بتنوع معادنه المتداخلة، وقد شهد إنتاج الرصاص فيه إرتفاعا ملحوظا خلال فترة الحرب العالمية الأولى لتلبية الطلب المتزايد، يتميز المعدن المستخرج بكونه كبريتيد رصاص طبيعي ضمن تكوينات الكلس الطباشيري، وكانت عمليات الإستخراج تتم بشكل سطحي وقد شهد إنتاج الرصاص والزنك تقلبات على مر عقود.

الباب الثاني: أوضاع العمال الجزائريين في مناجم المنطقة الحدودية الشرقية خلال العهد الإستعماري

في الفترة التي سبقت الإحتلال الفرنسي للجزائر، كانت منطقة تبسة وغيرها من المناطق الداخلية تعتمد بشكل أساسي على الزراعة وتربية المواشي كنظام إقتصادي متكامل، وعلى الصعيد الاجتماعي كان هناك تداخل بين نمط الحياة البدوية في الجبال والحياة الحضارية، ومع دخول الاحتلال الفرنسي تغير المشهد الإقتصادي والإجتماعي بشكل كبير، فقد إستحدث المستعمر نظاماً رأسماليا عُرف بالتمييز في الأجور وظروف العمل بين الأوروبيين والجزائريين اللذين كتنوا يحصلون على أجور متدنية مقابل الأعمال الشاقة.

1/ الأوضاع الاقتصادية:

تميزت الجزائر خلال فترة الإستعمار الفرنسي بتحولات إقتصادية جذرية، حيث لعب ظهور العمل يأجر في قطاع المناجم دورا محوريا في إعادة هيكلة الإقتصاد التقليدي، فمع التوسع في إستغلال الثروات المعدنية تزايدت الحاجة إلى اليد العاملة مما أدى إلى ضهور فئة جديدة من العمال بأجور، وقد أثر الإستغلال

[1] –عبد الرحمان رزقي، المرجع السابق، ص53.

[2] – عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق،229.

الاقتصادي بشكل كبير على المناطق المحيطة بالمناجم، حيث أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان وظهور فئات إجتماعية فقيرة، فبدلا من أن يعود إستغلال الثروات بالنفع على الجزائريين إستفادت منه الشركات الإحتكارية الفرنسية بشكل كبير.

وقد تفاقمت الأوضاع الاقتصادية المتردية بفعل الأزمات العالمية والحروب، حيث تراجع النشاط الإقتصادي وإرتفعت الأسعار بينما بقيت أجور العمال متدنية وقد أدت هذه الظروف إلى إنتشار الفقر المدقع لأن إنخفاض الأجور بطبيعة الحال جعل القدرة الشرائية شبه منعدمة[1]،مما جعل الأوضاع الإقتصادية جد متدهورة لدرجة أن المجاعة كانت قاب قوسين أو أدنى من الإحاطة بالسكان[2].

وقد إستمر تدهور الأوضاع الإقتصادية حتى السنوات الأخيرة من الإستعمار، حيث أدت موجات الجفاف والأزمات الإقتصادية إلى مزيد من المعانات للسكان خاصة في المناطق الحدودية، وقد حاولت السلطات الإستعمارية التعامل مع هذه الأوضاع إلا أن سياستها لم تنجح من تحقيق تحسن حقيقي في مستوى معيشة الجزائريين بل ساهمت في تعميق الأزمة، وقد أدركت السلطات الإستعمارية في نهاية المطاف ضرورة إجراء تغيرات جذرية خاصة مع تصاعد الثورة التحريرية التي كانت في جانب منها رد فعل على الإستغلال الاقتصادي والإجتماعي الذي مارسه الإستعمار على الجزائريين.

1.أ. ظروف العمل في المناجم:

في منطقة تبسة وتحديدا مناجمها عاش العمال ظروف قاسية، حيث فُرض عليهم نظام عمل يشبه نظام العبودية العمل يدوم لساعات طويلة مقابل أجر زهيد[3]، وكانت حياة العمال في المناجم تخضع لإجراءات تسجيل ومراقبة صارمة للحضور، بينما كانت ساعات العمل طويلة وغير مستقرة، وفي أوقات الأزمات كان العمال يتحملون وطأة تخفيض الأجور وتقليص ساعات العمل وبالرغم من بعض الإصلاحات القانونية المتعلقة بالعمل في فترة لاحقة إلا أن قطاع المناجم ظل مُستثنى من بعض هذه التحسينات بقرار من السلطات الإستعمارية، كما كان مسؤولي المنجم يعارضون ترقية كل من تتوفر فيه الشروط من العمال الجزائريين لأنهم لا يريدون أن يتحسن وضعهم المهني[4].

[1] – رشيد مياد، جوانب من الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية للجزائريين وإنعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900–1954، طبعة خاصة لذكرى ال60 لعيد الإستقلال، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2022، ص 127–128.

[2] –عبد الوهاب شلالي، أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الونزة 1913–1966، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص67.

[3] –محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من 1830 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1954، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله، 2020، ص 175.

[4] –عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 60.

أقر النظام الإستعماري نظام عمل يقوم أساسا على الفروق غير المتكافئة في سلم الأجور الذي كان يستند على أسس عنصرية فلا مجال لذكر مصطلح مساواة لا في نوع العمل ولا في قيمة الأجر المدفوع[1]، كان الجزائريون يشتغلون في الأعمال الشاقة والخطرة، كل 1270 عامل بينهم 4 أطفال يعملون في قاع المناجم حيث إضطروا للعمل لساعات طويلة وبظروف غير إنسانية بدون ضمانات صحية أو تأمينات أو حتى إجراءات سلامة بينما إقتصرت أعمال الأوروبيين على أشغال جلها إدارية[2].

لم يكن العمال الجزائريون يتمتعون بنفس الحقوق وظروف العمل التي كان يتمتع بها نظرائهم الأوروبيون، حيث كانوا محرومين من عقود عمل واضحة، كما واجهوا صعوبات في التطور المهني إذا كانت النظرة السائدة تعتبر أن العمل في المنجم لا يستدعي تأهيلا إضافيا وأن زيادة الدخل مرتبطة فقط بزيادة الإنتاج وقد إنعكس هذا التمييز في سيطرة الأروبيين على المناصب الإدارية والمسؤوليات الأكبر ونتيجة لهذه الظروف القاسية سادت بين العمال الجزائريين ظاهرة عدم الاستقرار والتغيب عن العمر، كما كان البحث عن فرصة عمل أفضل بأجور أعلى يدفع الكثير من العمال إلى مغادرة المناجم بعة فترة قصيرة وقد اكدت إحصائيات منحم الونزة في منتصف الخمسينات من القرن الماضي ارتفاع معدلات مغادرة العمال مقارنة يالملتحقين الجدد مما يعكس إستمرار التحديات والصعوبات التي واجهت العمال الجزائرية في قطاع المناجم.

1-ب-الأجوروالمنح:

كان نظام الأجور المطبق على العمال الجزائريين في قطاع المناجم بمثل أداة قمع إقتصادي وتدمير البنية الإقتصادية للمجتمع، إتسمت هذه الأجور بالضئالة وعدم كفايتها لتلبية إحتياجات العمال، كما كانت متغيرة بشكل كبير تبعا للظروف الاقتصادية، وقد بلغ هذا النظام حدا شبيها بالإسترقاق[3]، حيث كان العمال يجبرون على العمل الشاق بأجور زهيدة أو حتى بدون أجر، وتشير التقديرات إلى أن أجور العمال الجزائريين في المناجم كانت تقل بنسبة تتراوح بين 30و40% عن نظرائهم الأوروبيين وعلى الرغم من المطالبات بتحسين هذه الأوضاع من قبل بعض الأطراف الفرنسية إلا أن أرباب العمل الأوروبيين كانوا يقاومون أي زيادة في الأجور حفاظا على مصالحهم وأرباحهم تطور نظام الأجور بشكل طفيف مع مرور الوقت لكنه ظل يعكس فجوة كبيرة بين أجور العمال الجزائريين والأوروبيين[4]، وفي حين شهدت فرنسا إصلاحات في عالم الشغل بقي وضع العمال الجزائريين في شركات التعدين على حاله دون تحسن ملحوظ.

[1] –محمد قريتشي، المرجع السابق، ص 176.

[2] –أحمد مرزوق، الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية، أعمال الملتقى الوطني، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والأثرية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، 2022، ص 461.

[3] –عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 66.

[4] –المرجع نفسه، ص 62.

إن الأوضاع الإقتصادية لعمال المناجم الجزائريين تحت وطأة الإستعمار الفرنسي كانت قاسية للغاية ونظام الأجور كان أداة للإستغلال والسيطرة يهدف إلى خدمة مصالح الأقلية الأوروبية على حساب حقوق وكرامة العمال الجزائريين.

2/الأوضاع السياسية:

واجه العمال الجزائريون قيودا كبيرة حالت دون تأسيس نقابات مستقلة حتى عام 1936 وهو العام الذي سُمح لهم فيه بالإنضمام إلى النقابات الفرنسية القائمة، ومع ذلك ظل تمثيل العمال الجزائريين داخل هذه النقابات محدودا وغير فعّال، وإستمر هذا التمثيل المحدود إلى منتصف الخمسينات داخل، في هذه الأثناء برزت شرائح إجتماعية جزائرية لعبت دورا متزايد الأهمية في مسيرة العمل الوطني، وكان لعمال المناجم نظرا للظروف عملهم الشاقة وتمركزهم في مناطق إقتصادية حيوية دورا خاص في هذا التفاعل المعقد بين العمل السياسي والنشاط النقابي في منطقة تبسة بدأ حزب الشعب ذو التوجه الإستقلالي نشاطا مبكرا يعود إلى أواخر عام 1937 وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهها الحزب بسبب القيود الإستعمارية المشددة أشارت تقارير فرنسية إلى وجود خلايا ناشطة للحرب في منطقة المناجم، اللافت في هذه الخلايا أن العمال النقابيين كانوا يشكلون الغالبية العظمى من المنخرطين فيها.

قد أدت ظروف العمل القاسية والمزرية التي كان يعاني منها العمال إلى إكتشاف العمل النقابي [1] وخلق فيهم وعي بضرورة النضال من أجل تحسين ظروفهم لكن القوانين الإستثنائية والجائزة التي فرضها المستعمر حالت دون تحقيق تقدم ملموس في هذا النضال نتيجة لذلك إتجه هؤلاء العمال بشكل متزايد نحو الإنضمام إلى العمل السياسي والإنخراط في صفوف حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية الذي كان يتبني مطالب وطنية واضحة.

في المقابل إتسمت الأحزاب الوطنية التقليدية في خمسينات القرن الماضي إهمالها النسبي للمطالب الاقتصادية والإجتماعية للطبقة العاملة الجزائرية، فقد رأت هذه الأحزاب أن دعم الحركة النقابية ذات التوجه الاجتماعي والطبقي يتعارض مع أولوياتها السياسية التي كانت تركز بشكل أساسي على المطالب الإستقلالية.

على الرغم من أن العدد الإجمالي لعمال قطاع المناجم في الجزائر قد بلغ حوالي 11 ألف عامل في عام 1939 إلا أن الحركة النقابية في الجزائر لم تحقق إنتصارات تذكر في تلك الفترة [2]،وذلك راجع إلى عدة عوامل مهمة من أبرزها أن الغالبية الساحقة من القوى العاملة في الجزائر كانت تكون من الفلاحين، بالإضافة إلى أن المجتمع الجزائري ظل محافظا على بيئته الإقطاعية بفعل سيطرة المستوطنين وسياسات فرنسا التي حرصت على عدم تحويل الجزائر إلى مستعمرة صناعية[3]، إلا أن تصاعد وتيرة الإستغلال وتفاقم مشكلة البطالة في أوساط العمال خاصة في قطاع المناجم حيث كانت الظروف قاسية وإستغلالية أدت تدريجيا إلى زيادة الوعي بأهمية

[1] –أوضاع العمال الجزائريين قبل الثورة التحريرية، ص 10.

[2] – الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 30.

[3] – المرجع السابق، ص 30.

التنظيم النقابي كأداة للدفاع عن الحقوق، ورغم أن النقابات الفرنسية سعت جاهدة لحصر نشاط الحركة العمالية في المطالب المادية والإجتماعية البحتة وتجنب الخوض في أي صراعات سياسية ذات طابع وطني، إلا أن بعض الزعماء النقابيين الجزائريين أدركوا بوضوح أن النضال النقابي في المجتمعات المستعمرة لا يمكن أن يكتمل بمعزل عن العمل السياسي لأنهم قد فهموا أن الهدف من هذا النضال ليس مقاومة الإستغلال الرأس مالي فقط بل أيضا التخلص من الوجود الإستعماري وفي هذا السياق شهد يوم 14 أكتوبر 1948 شن حملة إضرابية واسعة غير محدودة في منطقة الونزة كان السبب الرئيسي وراءها هو الإستغلال المفرط الذي كان يتعرض له العمال العرب مقارنة بالعمال من جنسيات أخرى[1].

قد أدركت قيادة حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية الأهمية المتزايدة للإهتمام بالنشاط النقابي كأداة لمواجهة النفوذ المتناهي للتيّار الشيوعي في أوساط العمال، لذلك سعت الحركة إلى تنظيم العمال الجزائريين في إطار نقابي وطني مستقل يعبر عن مصالحهم الحقيقية لذلك قرر الحزب في منطقة الونزة إنشاء هيكل تنظيمي داخل الحزب أطلق عليه "La cheville ouvriére"، جمع هذا الهيكل العمال الجزائريين تحت قبة واحدة[2]، وإتخذ عمال منجم الونزة المتأهبين للإنتفاض كقطب إستراتيجي، أما على الصعيد الوطني فقد هيكل العمال في اللجنة النقابية ثم في أفريل 1953 أُعلن عن إنشاء التنظيم النقابي الجزائري.

مع إندلاع ثورة التحرير الوطني في 1954 تعرض النقابيون الجزائريون لقمع إستعماري شديد بهدف إخفاء أي صوت معارض ورغم أن هذا القمع الإستعماري أحدث فجوة مؤقتة بين الحركة النقابية والقضية الوطنية، إلا أن النقابيين الجزائريين أدركوا سريعا أن تحقيق العدالة الإقتصادية و الإجتماعية المنشودة لا يمكن فصلها عن التحرر الكامل من الإستعمار، في هذا السياق سعت جبهة التحرير الوطني إلى جمع العمال في صفوفها وتوجيههم سياسيا نحو أهداف الثورة التحريرية، وقد تجسد هذا التوجه بوضوح في تأسيس " الإتحاد العام للعمال الجزائريين" في 1956 الذي ربط بين تحقيق المطالب العمالية المشروعة وبين الإستقلال التام للجزائر، وقد برهن العمال الوطنيون من بينهم عمال المناجم الذين عانوا طويلا من الإستغلال على دعمهم القوي للثورة من خلال المشاركة الفعالة في الإضرابات والإحتجاجات رغم المخاطر الكبيرة التي كانت تهددهم من قبل المستعمر.

في النهاية مع تصاعد وتيرة الثورة التحريرية وتوسع نطاقها، حل التوجه السياسي لجبهة التحرير الوطني تدريجيا محل الدور النقابي في تنظيم العمال وتوجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف الثورة، وقد كانت مناطق مثل مناجم الشرق الجزائري بتركيبتها الإجتماعية والإقتصادية الفريدة أرض خصبة لتطور وعي نقابي وسياسي متكامل لدى العمال مما ساهم في نهاية المطاف في ربط نضال عمال المناجم بالكفاح الوطني الأوسع من أ جل

[1] –فرحات بن سودة، تحضير الثورة الجزائرية في منطقة الونزة لخضر بن سودة هرس جبال الونزة، بلاد للنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، ص 20.

[2] –المرجع نفسه، ص 25.

تحقيق الإستقلال والعدالة الاجتماعية، ورغم أن الحركة النقابية في ظل الإستعمار لم تتمكن من تحقيق تغييرات جذرية في أوضاع العمال، إلاّ أن تأسيس نقابة وطنية قوية مثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين مثّل نقطة تحولا هامة نحو هذا الربط المصيري بين النضال العمالي والتحرير الوطني.

3/الأوضاع الاجتماعية والثقافية

الأوضاع الاجتماعية

شكلت أوضاع عمال المناجم في الجزائر خلال فترة الإستعمار الفرنسي جانب بالغ الأهمية من التحولات الإجتماعية التي شهدتها البلاد، حيث تحول السكان إلى غرباء في وطنهم، وخماسين في أرضهم[1]بسبب قانون مصادرة الأراضي وتفكيك البنية الزراعية التقليدية، فوجد السكان انفسهم دون عمل لذلك توجهوا نحو المدن من أجل ضمان لقمة العيش، فأُجبر الفلاحون على العمل بأجور زهيدة في المناجم وهنا تكونت ما يسمى بالبروليتارية الجزائرية، فقد كان التدمير الاقتصادي الاجتماعي الذي لحق بالمجتمع الجزائري يوفر يدا عاملة رخيصة وبأعداد كبيرة للمستثمرين الفرنسيين، وقد عوملت هذه اليد العاملة بسياسة التمييز العنصري بشكل واضح في نظام الأجور، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية حيث عانوا من سوء التغذية وسكن غير لائق وضعف القدرة على مقاومة الأمراض وقد دفعهم هذا العوز في كثير من الأحيان إلى ترك العمل دون سابق إنذار جهلا بحقوقهم العمالية قد أدى تمركز الصناعة الإستخراجية في مناطق مثل الونزة، بوخضرة، إلى نشوء تجمعات سكنية جديدة حول المناجم ولفهم طبيعة حياة هؤلاء العمال يصبح من الضروري التعمق في دراسة ظروفهم المعيشية والصحية وأحوال سكنهم والأوضاع الثقافية.

-الظروف المعيشية

عانى عمال المناجم تحت وطأة الإستعمار من ظروف عمل قاسية وغير إنسانية حيث عملوا في بيئات خطيرة وغير صحية تفتقر إلى أدنى معايير السلامة مما عرض حياتهم وصحتهم لخطر دائم بالإضافة إلى ذلك كانت الأجور التي يتقاضونها زهيدة للغاية بالكاد تسد رمق العيش ولا تلبي أبسط إحتياجاتهم الأساسية من غذاء وملبس وعلاج خاصة مع ارتفاع الأسعار ونقص السلع الأساسية، وقد إتبعت الشركات المنجمية سياسات إستغلالية متعددة الأوجه بهدف تعظيم أرباحها على حساب عمالها حيث سعت هذه الشركات إلى إلى إستغلال حاجة العمال للمواد الأساسية من خلال محاولة إدخالهم في نظام مقايضة غير عادل وبيع هذه المواد لهم بأسعار مرتفعة عبر متاجر تابعة للمنجم، هذا الإستغلال الممنهج أدى إلى تفاقم معاناتهم الإقتصادية وجعلهم يعيشون في دائرة من الفقر والعوز.

[1] –ليلى تيتة، "الأوضاع العامة في المنطقة الأولى الولاية الأولى قبل 1954"، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مجلد06، عدد02، جامعة باتنة الجزائر، 2021، ص262.

-ظروف السكن

لم يتوقف التمييز الذي مارسته الشركات الفرنسية عند ظروف العمل والأجور بل إمتد ليشمل الحق الأساسي في السكن [1]، وفي الوقت الذي كان فيه العمال الأوربيون يتمتعون بمساكن حديثة ولائقة داخل المراكز المنجمية، كانت الشركات تتعمد تهميش العمال الجزائريين في هذا الجانب، وأُجبروا هم وعائلاتهم إلى الإقامة في أكواخ بدائية[2]، وغير صحية غالبا ما كانت مكتظة بالعائلات الكبيرة وتفتقر إلى أبسط المرافق الصحية[3]، كانت هذه الأكواخ إما مبنية بمواد بسيطة كالطين وأغصان الأشجار أو عبارة عن هياكل مؤقتة غير قادرة على توفير الحماية الكافية من الظروف الجوية القاسية، سواء حرارة الصيف أو برد الشتاء، وقد إتبعت شركات المناجم سياسة تمييز واضحة وممنهجة في توزيع المساكن المتوفرة، حيث كانت الأولوية إنما تمنح للعمال الأوربيين[4]، في المقابل وضعت شروط تعجيزية أمام العمال الجزائريين للحصول على سكن لائق شملت في الغالب أقدمية في العمل أو التخصص المهني النادر.

نتيجة لهذه السياسات التمييزية إضطر العديد من عمال المناجم وعائلاتهم إلى الإقامة في خيم بدائية حول المناجم مما يعكس حالة عدم الإستقرار والمعانات التي كانوا يعيشونها.

-الظروف الصحية

تكبد عمال المناجم ظروف عمل قاسية تركت بصمة واضحة جلية على صحتهم وحياتهم، وفي منجم الفوسفات تحديدا واجهوا بيئة عمل خطيرة، حيث كان نقص التهوية وإستنشاق الغبار والأدخنة المتصاعدة من التفجيرات سببا رئيسيا في تفشي أمراض الجهاز التنفسي بالإضافة إلى مشاكل في القلب[5]والجهاز الهضمي.

لم تلتزم شركات التعدين بتوفير الرعاية الصحية اللازمة للعمال في مواقع العمل، كان غياب الفحوصات الطبية الدورية واضحا، إضافة إلى تأخر في تقديم إسعافات أولية عند وقوع الحوادث مما أدى إلى تأخر في تشخيص الأمراض وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة للعناية بصحة الأطفال والنساء في المراكز المنجمية إلا أنها لم تكن شاملة ولم تصل إلى جميع العمال وعائلاتهم مما أدى إلى تردي الأوضاع وإنتشار الأوبئة[6].

---

[1] –عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص95.

[2] –المرجع نفسه، ص96.

[3] –المرجع نفسه، ص88.

[4]– عبد الباقي براكني، "دور الثروات المعدنية في نشأة المراكز المنجمية في العهد الإستعماري بالجزائر مركز الونزة أنموذجا"، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 08، عدد02، جامعة الشيخ العربي التبسي، 2024، ص113.

[5] –عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص114.

[6] –المرجع نفسه، ص114.

أما فيما يتعلق بالأمراض المهنية الناجمة عن طبيعة العمل في المناجم فقد كانت شركات التعدين غالبا ما تنكر مسؤوليتها تجاه ذلك محاولة إرجاعها إلى أسباب أخرى أو حتى إعتبارها مسائل وراثية، هذا الإنكار حرم العديد من العمال من حقهم في الحصول على التعويضات والتغطية الصحية اللازمة مما إضطر بعض العمال إلى إخفاء أمراضهم ومواصلة العمل خوفا من فقدان مصدر رزقهم.

3-ب-الأوضاع الثقافية

واجه عمال المناجم الجزائريون شأنهم شأن بقية شرائح المجتمع تحديات ثقافية جسيمة تحت وطأة الإستعمار الفرنسي فبالإضافة إلى الإستغلال الاقتصادي والإجتماعي القاسي الذي تعرضوا له في مواقع عملهم، كانوا أيضا هدف لسياسات الغزو الثقافي التي إستهدفت تدمير هويتهم العربية الإسلامية[1]، وقد سعى الإستعمار إلى فرض قيمه ونمط حياته محاولا عزل العمال عن جذورهم الثقافية، وقد تجلى هذا الغزو الثقافي في عدة مظاهر فمثلا قطاع التعليم المرتبط بالمناجم كانت الفرص المتاحة لأبناء العمال الجزائريين محدودة للغاية[2]، إن لم تكن معدومة في بعض الأحيان وكان التعليم يتم وفقا لمنهج فرنسي.

كانت المدارس القليلة الموجودة في المراكز المنجمية في الغالب مخصصة للأوروبيين، مما حرم أجيالا من أبناء العمال الجزائريين من حقهم في التعليم وإبقائهم في دائرة من الجهل والأمية التي إستغلها المستعمر لتوفير يد عاملة رخيصة وسهلة الإنقياد.

ومنه كان هذا التهميش التعليمي جزاء من إستراتيجية إستعمارية تهدف إلى إضعاف الوعي الثقافي والوطني لدى العمال الجزائريين، ومن خلال حرمانهم من المعرفة كان المستعمر يسعى إلى تسهيل عملية إستغلالهم والسيطرة عليهم.

رغم قساوة الظروف لم يستسلم عمال المناجم لمحاولة طمس هويتهم الثقافية، ففي خضم معاناتهم اليومية في العمل الشاق والمحفوف بالمخاطر ظلوا متمسكين بعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم الدينية كنوع من المقاومة الصامتة.

عانى عمال المناجم من ظروف معيشية قاسية للغاية تميزت بالإستغلال الاقتصادي، والتمييز العنصري في مختلف جوانب حياتهم وقد بلغت هذه الأوضاع المتردية دورا محوريا في تنمية وعيهم السياسي وإدراكهم لضرورة مقاومة الإستعمار والسعي نحو الحرية والعدالة.

[1] –شكري بلغيث، مذكرات المجاهد الضابط أحمد حاجي، إصدارات متحف المجاهد محمود قنز، تبسة، ص34.

[2] –عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص152.

الباب الثالث: الثورة التحريرية وعمال المناجم

1/ظروف إندلاع الثورة في منطقة المناجم

-الو اقع السياسي

في منطقة المناجم بالحدود الشرقية الجزائرية كانت الأوضاع السياسية المحلية تعكس حالة المخاض التي تمر بها الحركة الوطنية الجزائرية، فبينما أدرك الوطنيين الجزائريون أن تحقيق الإستقلال الوطني يستلزم مواجهة الإستعمار بكل الوسائل كانت التفاعلات السياسية في هذه المنطقة الحيوية تقدم مؤشرات واضحة على قرب القرار الثوري.

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت منطقة المناجم تصاعد في النشاط السياسي الوطني، وبرز حزب حركة الإنتصار للحريات كقوة سياسية جماهرية حيث كانت له أربعة خلايا في منطقة تبسة ثلاثة منها بمنطقة أولاد سيدي يحي شمال: مرسط، الكويف وونزة والخلية الرابعة في تبسة[1]، وكثف نشاطه داخل المصانع والمعامل كمنجم الونزة حيث كان به حوالي 100 مناضل[2]، قاد الحزب حراكا سياسيا منظما عبر التجمعات الشعبية والدعاية الوطنية مطالبا بإنهاء الاحتلال الفرنسي وتحقيق السيادة الوطنية، في المقابل ظلّ تأثير الأحزاب اليسارية ذات التوجهات الإصلاحية محدودا في أوساط الجماهير الجزائرية في المنطقة على الرغم من طرحها لمطالب إجتماعية وإقتصادية إلا أن الخطاب الداعي إلى التحرير الوطني كان الأكثر إستقطابا وتعبيرا عن التطلعات الشعبية، كما قد لعبت التطورات السياسية الإقليمية دورا محوريا في تغذية الوعي السياسي حيث كانت إذاعة صوت العرب من القاهرة مصدرا هاما للأخبار والتحليلات التي تناولت حركات التحرير في العالم العربي، مما ألهم السكان وعزز لديهم شعور الإنتماء إلى أمة عربية واحدة تناضل من أجل حريتها، كما كان للتعاطف العميق مع القضية الفلسطينية تأثير كبير على الرأي العام في المنطقة حيث رأى الجزائريون في نضال الفلسطنيين ضد الاحتلال الصهيوني صدى لمعاناتهم أما على صعيد العلاقات بين المناضلين الجزائريين والتونسيين في المنطقة فقد شهدت تلك الفترة تنسيق متزايد، حيث كان العديد من أبناء المنطقة يجاهدون إلى جانب إخوانهم التونسيين[3]، وقد ساهم التنسيق في تعزيز الشعور بالتضامن المغاربي وأهمية العمل المشترك لتحقيق الإستقلال، أما بالنسبة للمشهد السياسي الداخلي للحركة الوطنية كان يعاني من تصدعات عميقة، فقد أدت الخلافات بين المصاليين والمركزيين داخل حزب حركة الإنتصار إلى إنقسام، هذا الإنقسام أثار حالة

[1] –طارق عزيز فرحاني، سيرة وشهادات المجاهد محمد حسن عن الثورة التحريرية بأوراس النمامشة، ط1، دار المثقف للنشر والتوزيع، 2020، ص52.

[2] –طاهر جبلي، المرجع السابق، ص36.

[3] –نبيل جابري، "النشاط العسكري بتبسة بداية الثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد13، عدد1، ص66.

من الإرتباك والإستياء لدى القواعد الشعبية خاصة في الونزة أين خرج الأهالي يوم سوق "الأحد" وذكّروا الحزب ورؤساءه بالوعد المدلي به للمقاومة ضد المستعمر[1].

في هذا السياق برزت جماعة اللجنة الثورية للوحدة والعمل كقوة جديدة تسعى إلى تجاوز هذه الإنقسامات وتوحيد صفوف المناضلين تحت راية العمل المسلح، وقد لاقت هذه الدعوة إستجابة واسعة في المنطقة حيث رأى فيها الكثيرون الأمل الوحيد لتحقيق الإستقلال وقد بدأ بالفعل تشكيل خلايا سرية وتجنيد الشباب وتدريبهم على العمل العسكري، إستعدادا للمرحلة الحاسمة من النضال.

كانت أجهزة الإستخبارات الفرنسية تتابع بقلق هذه التطورات في منطقة المناجم مدركة لأهميتها الإستراتيجية ولإمكانية تحولها إلى مركز إنطلاق للثورة لذلك كثفت من عمليات المراقبة والتجسس، وحاولت إختراق التنظيمات السرية للمناضلين، إلا أن الإصرار والعزيمة التي أظهرها سكان المنطقة في سعيهم نحو الحرية والإستقلال كانت قوى من محاولات المستعمر.

وهكذا يمكن القول أنّ الأوضاع السياسية في منطقة المناجم قبل الثورة كانت مزيجا من الوعي الوطني المتزايد، والتأثر بالتطورات الإقليمية والمعانات من الإنقسامات الداخلية في الحركة الوطنية وظهور قوى جديدة تدعوا إلى العمل المسلح وقد شكلت هذه العوامل مجتمعة تربة خصبة لإندلاع الثورة، التي سرعان ما إمتد لهيبها ليشمل كافة أرجاء الجزائر.

[1] –فرحات بن سودة، المرجع السابق، ص32.

2/الإعداد للثورة وتفجيرها

بعد أن ترسخت القناعة لدى المناضلين في المنطقة بأن النضال السياسي وحده لم يعد كافياً لإنتزاع الحرية، وتبلورت لديهم فكرة العمل المسلح كخيار لابد منه، وأن التضحيات هي الثمن الذي يجب دفعه لتحقيق الإستقلال وبدأ فعليا في التفكير والإعداد لتفجير الثورة وكانت بداية التخطيط ب:

2-أ-إنشاء خلايا سرية: حيث قام المناضلون كخطوة أولى بإنشاء أفواج سرية مهمتها التحضير للثورة وأول فوج ظهر في المنطقة فضاء بحثنا هو فوج الونزة الذي تأسس في البداية من أجل إسترجاع أخ جبار عمر من تونس وعند تشكله عمل الطاهر الزبيري على ربطه بالنظام الذي يعد للثورة حيث كان أول إتصال الفوج مع مناضلي الثورة في اجتماع مع الباجي مختار الذي أخبرهم بوجود تنظيم سري يقوم بالتحضير للثورة ودعاهم للإنضمام وأن يكونو مناضلين حقيقيين ويتصفوا بالسرية[1]، كما عمل على التنسيق بين هذا الفوج وفوج سوق أهراس عمل الباجي مختار على تتبع عدة مراحل :

بدأ بشرح القضية للمناضلين من خلال عقد العديد من الإجتماعات كلف المجاهدين الأوائل بالإنتقال بين القرى والمدن والأرياف في سرية كي يشرحو الثورة وأهدافها للشعب وكانوا غالبا يعقدون إجتماعات شعبية تضم أشخاص موثوق بهم، يتم إطلاعهم على مبادئ العمل الثوري وأهدافه ثم بعد إقناعهم يتم تجنيدهم في صفوف الثورة ويقومون بإرسالهم إلى القرى والمداشر القريبة[2] ليقوموا بالتحضير للثورة.

-في جويلية 1954 كلف مناضلين بالإتصال مع المقاومين التونسيين الذي كانوا ينشطون في ناحية الونزة ومطالبتهم بالكف عن الإستيلاء على الاسلحة[3].

-قام بعقد اجتماع مع فوج الونزة وفوج سوق أهراس وأخبرهم فيه بإقتراب اللحظة الحاسمة بعد إعتقال الباجي مختار، تولى ديدوش مراد مهمة الإشراف على التنظيم في المنطقة حيث واصل عقد الإجتماعات وفي أول أكتوبر 1954 قام بإجتماع سري إستدعى فيه مسؤولي جماعة الونزة، مداوروش، الناظور، بوشقوف، وحدد فيه العمليات ضد العدو ومصالحة في ليلة 1 نوفمبر[4].

[1] –الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص، ص، 48– 50.

[2] –بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954–1958، دار العلم والمعرفة، ص16.

[3] –بوبكر حفظ الله وآخرون، التسليح خلال الثورة 1954–1958، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، ص51.

[4]–نبيل جابري، "الدعم الشعبي العسكري للثورة الجزائرية بمنطقة تبسة وردود الفعل الفرنسية 1954–1958"، مجلة الدراسات، مجلد12، عدد2، ص197.

في ليلة إنطلاق الثورة ألقيت خطابات حماسية وزرعت كميات محدودة من الأسلحة على المكلفين بتنفيذ العمليات في المراكز المستهدفة، شنت هجومات متزامنة مع ساعة الصفر ضد مصالح العدو، حيث تم تنفيذ عمليات جريئة وهجمات مباغتة ثم الإ نسحاب إلى مناطق آمنة.

2-ب- البحث عن مصادر السلاح

خلال الثورة مثلت المنطقة الحدودية الشرقية نقطة إرتكاز حيوية في دعم الكفاح المسلح خاصة فيما يتعلق بالتسليح، فبفضل الموقع الإستراتيجي للمنطقة أصبحت المنطقة معبر أساسي لتدفق الأسلحة نحو معاقل الثوار في الداخل، وقد عمل المناضلون في المنطقة على جمع السلاح من كل المصادر الممكنة والتي تمثلت في:

-مصادر خارجية

كانت المنطقة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية منطقة تهريب للذخيرة والسلاح الحربي التي خلفتها قوات محور الحلفاء في تونس وليبيا، حيث إعتمد المناضلين في المنطقة على المهربين من أجل الحصول على السلاح[1].

-مصادر داخلية

على الرغم من النقص الحاد في الأسلحة الذي عانت منه المنطقة في بداية الثورة، لم يستسلم المناضلون بل شرعوا في البحث عن أي وسيلة للتسليح، وفي هذا السياق تم تكليف مجموعات محلية على مستوى الأعراش والقرى بمهمة تمثلت في إحصاء أسماء المواطنين الذين يملكون أسلحة شخصية وتبليغ المجاهدين بهذه المعلومات[2] وبشكل ملموس بدأ قادة مثل جبار عمر ورفاقه في تجميع قطع السلاح المتوفرة لدى أفراد الشعب[3] ، لتشكل هذه المبادرات الشعبية النواة الأولى للتسليح الداخلي الذي دعم صفوف الثورة في المنطقة.

2-ج-تجنيد المواطنين

إعتمدت إستراتيجية التجنيد في المنطقة على مزيج من التطوع والبحث عن عناصر ذات قدرات خاصة، وركز القادة في المراحل الأولى على نشر الوعي بين السكان من خلال شرح الثورة وأهدافها، كما إعتمدوا على إختيار شخصيات مؤثرة في المجتمع المحلي لتكون وسيطا في عملية التجنيد والتوعية وجمع الدعم المادي واللوجستي، فمثلا في منطقة الكويف كان لجديات المكي دور كبير في تجنيد سكان المنطقة، تأثرت عملية

[1] –بوبكر حفظ الله وآخرون، المرجع السابق، ص41.

[2] –نبيل جابري، الدعم الشعبي العسكري...، المرجع السابق، ص193.

[3] –الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص65.

التجنيد بعامل الوقت المتاح لشرح أهداف الثورة وندرة السلاح حيث في البداية كان يطلب منهم توفير سلاحهم بمفردهم مثلما حصل مع الطاهر الزبيري.

3/التنظيم العام للثورة

لم تكن الثورة مجرد كفاح عفوي بل إستندت إلى تنظيم محكم وشامل لمختلف الجوانب، فمنذ اللحظات الأولى لاندلاعها أدركت قيادة الثورة الأهمية القصوى لبناء هياكل إدارية وعسكرية وإجتماعية وإقتصادية متينة تضمن إستمراريتها وفعاليتها وتحقيق أهدافها في وجه القوة الإستعمارية، هذا التنظيم لم يكن مجرد ضرورة تكتيكية بل كان ركيزة أساسية لنجاح الثورة.

3-أ-التنظيم الإداري

شهدت الثورة التحريرية الجزائرية منذ إنطلاقها العديد من المحاولات، لتنظيم المناطق إداريا بهدف تحقيق الوحدة في الصفوف وتعبئة الشعب لمواجهة الإستعمار الفرنسي، وكتدبير أوّلي لتسهيل القيادة والسيطرة، قُسم التراب الوطني إلى خمسة مناطق.

كانت المنطقة الثورية الألى الأوراس التي سرعان ما تجسدت كمركز حيوي للكفاح المسلح تخضع لتنظيم إداري وهيكلة قيادية شهدت تطور ملحوظ بمرور الزمن في بداياتها قُسمت إلى ثلاث نواح ثورية كخطوة أولى، ومع إتساع رقعة الثورة وتزايد الحاجة إلى هيكلة أكثر تفصيلا، قُسمت المنطقة مرّة أخرى قبل مؤتمر الصومام إلى أربع نواح وتمّ تعيين مسؤولي النواحي من طرف قادة المناطق[1]، أما بالنسبة لمنطقة المناجم كانت تابعة لسوق أهراس التي كانت في المرحلة الأولى للثورة تابعة إلى المنطقة الثانية، وكانت ناحية سوق أهراس تحت إشراف الباجي مختار قسمها إلى أربعة أقسام وعين مسؤولا على كل قسم كما يلي:

1-قسم المشروحة: أحمد مسرار

2-قسم بوشقوف: سليمان زنطار

3-قسم الناظور: عبد الله نواورية

4-قسم الونزة: كان على رأسه بوبكر بن زينة بالإضافة إلى مسؤولين سياسيين هما دادة الطيب وجغبالو بشير، مسؤولين عسكريين هما الطاهر الزبيري وجبّار عمر[2].

برزت سوق أهراس كمنطقة محورية، حيث كانت في مراحل مختلفة جزئا من المنطقتين الأولى والثانية مما يعكس التغيرات الديناميكية في التقسيم الإداري، وقد تعاقب على قيادة هذه المنطقة عدد من المناضلين وشهدت تقسيمات إدارية وعسكرية تأثرت بشكل مباشر بالظروف الميدانية وتطورات الثورة.

[1] – طاهر جبلي، المرجع السابق، ص54.

[2] – المرجع نفسه، ص55.

في 1955 وبعد فترة من الفوضى وتعدد القيادات الثورية أصبحت المنطقة المنجمية تابعة للمنطقة الأولى، ثم في 1956 أصبحت ضمن إقليم الناحية الخامسة التي أسسها محمود قنز.

ومع إتساع نطاق الثورة وتعمقها برزت الحاجة إلى إعادة هيكلة المناطق وتحديد صلاحيات القيادة بشكل أكثر وضوحا وهو ما تجسد بشكل واضح بعد مؤتمر الصومام الذي وضح أسس تنظيمية جديدية للثورة وقسم البلاد إلى ستة ولايات إلا أن الناحية الخامسة بعد إغتيال شيحاني بشير إنفصلت على قيادة الأوراس وظلت غير معنية بتنظيم مؤتمر الصومام، وفي نهاية 1956 تحديدا في شهر ديسمبر أصبحت المنطقة تابعة للقاعدة الشرقية التي أسست من أجل توفير الإمدادات والعتاد للثورة وقد جرى تقسيم هذه القاعدة الحيوية إلى ثلاث مناطق قيادية فرعية، المنطقة الأولى القالة ونواحيها تحت قيادة شويشي العيساني، المنطقة الثانية شمال سوق أهراس تحت قيادة عبد الرحمان بن سالم، والمنطقة الثالثة جنوب سوق أهراس المنطقة المنجمية تحت قيادة الطاهر الزبيري وفي بداية 1959 ظلت المنطقة الخامسة مستقلة تنظيميا بسبب صعوبة الإتصال بقيادة الأوراس وقد إعترف قادة الولاية بجهلهم لأوضاع المنطقة بسبب العزلة وقد أدت الخلافات بين قادة الثورة في في الداخل والخارج إلى فترة من إنعدام الثقة لكنها إنتهت بتولي الهواري بومدين قيادة الأركان مما أدى إلى إعادة تنظيم الفيالق والتركيز على تدمير خط موريس، وقد واجهت الولاية الأولى صعوبات الإتصال بالمناطق التابعة لها خاصة المنطقة الخامسة المعزولة خلف خطوط العدو وقد حافظ الطاهر الزبيري على تماسك الولاية الأولى وتنظيمها إلى غاية1962.

3-ب-التنظيم العسكري

في المراحل الأولى للثورة إتسم التنظيم العسكري باللامركزية، حيث عملت الولايات بشكل منفصل في إتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات حيث في السنوات الأولى 1954-1956، إعتمدت الثوّار بشكل أساسي على تكنيك حرب العصابات، وهو أسلوب يعتمد على القتال السريع والضرب الخاطف ثم الإنسحاب[1].

كان التنظيم في هذه الفترة لا يزال بدائيا، حيث تمّ تقسيم المجاهدين في مجموعات كل مجموعة تحتوي من 7إلى 15 عنصر كحد أقصى، يرأسهم قائد[2].

كما تطرقنا سابقا أن التكتيك من أول الثورة إعتمد على حرب العصابات بالإضافة إلى شن هجومات مباشرة على القوات الإستعمارية ومراكزها[3]، حيث عمل جيش التحرير الوطني في المنطقة على إستهداف المصالح الاقتصادية للعدو خاصة المناجم، حيث تم إستهاف منجم الونزة العديد من المرات ونذكر على سبيل المثال لا

[1]–معمر ناصري، أبحاث ودراسات في التاريخ العسكري الولاية الأولى 1954–1962، دار الأمل للنشر والتوزيع، 2021، ص59.

[2] –نبيل جابري، النشاط العسكري بتبسة...، المرجع السابق، 68.

[3] –معمر ناصري، المرجع السابق، ص 60.

الحصر هجوم الباجي مختار على منجم الناظور؛ عملية فدائية أخرى في 14 نوفمبر إستهدفت السكة الحديدية؛ وفي 18 نوفمبر شن الباجي مختار هجوما آخر على المنجم، وهذه الإستراتيجة التخريبية التي تم الإعتماد عليها كانت مدروسة ومخططا لها بعناية فائقة[1]، نجحت في الميدان حيث كبدت العدو خسائر مادية و بشرية ضخمة[2].

بعد مؤتمر الصومام تمّ تشكيل وحدات قتالية عل أساس الفوج ونصف الفوج[3]، إلا أن التنسيق ظل محدود وإستمرت الإستراتيجية نفسها التي تقوم على تجنب الإشتباك المباشر عند الضرورة، وفي 1958 ظهرت محاولات لمركزة العمليات العسكرية من خلال إنشاء هيئة باسم اللجنة المركزية، وبخصوص المنطقة المنجمية تمّ عقد إجتماع في نوفمبر 1958 أُتفق فيه على إنشاء فيالق جديدة ونشرها على الحدود، بالإضافة إلى تحريك فرقة عسكرية عبر الحدود الشرقية تكون متنقلة بها ألف مجاهد، وبحلول سنة 1959 ركزت قيادة الثورة على تطوير قدرات جيش التحرير في المنطقة لمواجهة الحاجز الحدودي المكهرب.

وفي 1960 وفي إطار مواجهة الضغط العسكري الفرنسي المتواصل إضطرت قيادة الثورة إلى إعادة تنظيم الوحدات القتالية في الداخل، وتحويل الكتائب الكبيرة إلى مجموعات صغيرة معزولة لتسهيل حركتها، أما في منطقة المناجم بقي العمل بنظام الكتيبة والفوج، ومع إقتراب الإستقلال في 1962 بدأت قيادة الثورة في التحضير لمرحلة جديدة تضمنت إعادة تنظيم الجيش وتحديد مهام قادته في إدارة البلاد بعد الإستقلال، تم تعيين قادة الجيش في مختلف المستويات الإدارية لتولي مهام التنظيم والتسيير في الدولة المستقلة.

3-ج-التنظيم الاجتماعي

شكل التنظيم الاجتماعي الجماهيري والقضائي إضافة إلى الاهتمام بالصحة والثقافة والإعلام ركيزة أساسية في الكفاح التحرري الجزائري، ففي منطقة الحدود الشرقية وعلى الرغم من التفاوت الكبير في الإمكانيات بين الجزائريين والفرنسيين، لعب تظافر جهود الوطنيين وتنظيمهم دورا حاسما في تحقيق الإستقلال.

-التنظيم الجماهيري

آمنت قيادة الثورة بأن الشعب هو أساس قوتها، فعملت على تنظيمه وتوحيد صفوفه في الأرياف والمدن، ففي منطقة المناجم إختار العمال الثورة من أجل التخلص من الإستعمار، وتمكن التنظيم الثوري في المنطقة من تجنيدهم في صفوف الثورة حيث شكلوا قاعدة أساسية وجوهرية للمقاومة، وقد تجسد هذا التنظيم في إنشاء

[1] –عبد الواحد بوجابر، المصدر السابق، ص185.

[2] –فرحات بن سودة، المرجع السابق، ص43.

[3] –بوبكر حفظ الله، هيكلة جيش التحرير في الداخل بعد إنعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، مجلة البحوث والدراسات، عدد06، جوان 2006، ص210.

لجان شعبية تتكون من عشرة أفراد يرأسها مسؤول، توكل إليه جميع الأعمال النظامية والإدارية[1] من تسيير شؤون السكان وتحصيل الضرائب لدعم الثورة والسهر على الأمن.

وقد أنشأ قادة الثورة في منطقة الكويف لجنة شعبية منتخبة، وأسندوا مسؤوليتها لمناضلين وطنيين من عمال المناجم، وقد إعترفت التقارير الفرنسية بفاعلية هذا التنظيم من خلال سيطرة قيادات الثورة على السكان وفشل محاولات إختراقها لهذه التنظيمات مما يعكس عمق الترابط بين الثورة وقواعدها الشعبية، وكان الهدف من إنشاء هذه الهياكل تلبية إحتياجات جبهة التحرير والتصدي لإدعاءات العدو مناوراته، بالإضافة إلى عزل الجماهير الشعبية عن الإدارة الإستعمارية تماما[2].

تبنت أرضية الصومام مفهوم الإدارة الثورية كبديل للإدارة الإستعمارية ليشمل عدة جوانب كالقانون؛ والضرائب؛ والعدالة؛ والتجنيد؛ والأمن؛ والإستعلامات وقد أثمرت جهود إعادة تنظيم وتوعية مختلف فئات الشعب عن تأسيس " الخلايا التنظيمية للدواوير" و"المجالس الشعبية المنتخبة" التي حلت تدريجيا محل الإدارة الإستعمارية في تسيير شؤون السكان، وقد إضطلعت هذه التنظيمات الجماهرية بمهام حيوية أخرى كتأمين مراكز التموين للمجاهدين وتوعية المواطنين سياسيا وتبليغ أوامر الثورة وتقديم الدعم اللوجستي والعسكري[3].

-التنظيم القضائي

على الرغم من أن إرساء العدل كان من المطالب الأساسية للثورة، إلا أن التنظيم القضائي لم يتخذ شكلا رسميا إلا في مراحل متأخرة، ففي البداية كانت معالجة النزاعات تتم بشكل غير رسمي، وغالبا ما تولى المسؤولون العسكريون مهمة الفصل في القضايا بين المواطنين ومع تصاعد وتيرة الثورة أولى قادتها إهتماما متزايدا لتنظيم هذا الجانب حرصين على أمر المواطنين بعدم رفع قضاياهم إلى المحاكم الفرنسية[4]، وعملوا على إنشاء هياكل قضائية بديلة عن النظام الإستعماري، وقد كان مؤتمر الصومام نقطة تحول هامة حيث تم إنشاء "اللجان الشعبية" للإشراف على الحالة المدنية وحل النزاعات بين الأفراد وفقا للشريعة الإسلامية[5]،

[1] –ياسر فركوس، "التنظيم الإداري والقضائي للثورة الجزائرية من خلال وثائق تنشر لأول مرة"، مجلة القرطاس، العدد 07، جانفي 2018، ص214.

[2] –الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 433.

[3] – المرجع نفسه، ص436.

[4] –أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى1954–1956، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، ص146.

[5] –ياسر فركوس، المرجع السابق، ص220.

وأُستبدلت لجان الصلح بلجان العدل التي أصبحت الجهة المخولة بالنضر في مختلف أنواع النزاعات بين الجزائريين.

وبحلول 1958 بدأ نظام القضاء الثوري يتّخذ شكلا هرميا حيث عملت لجان عدلية على مستوى الأقسام بالنظر في القضايا البسيطة، بينما تولى المجلس القضائي الفصل في القضايا الأكثر تعقيدا، وفي المنطقة الخامسة أوكلت مهمة الفصل في القضايا إلى مجالس محلية عرفت باسم "اللجان الخماسية" التي ضمت علماء الدين ملمين بالشريعة، وفي بعض الحالات في منطقة المناجم تولى قادة جيش التحرير ممن يتمتعون بمكانة إجتماعية وعلمية مرموقة مهمة القضاء بالإضافة إلى مسؤولياتهم الأخرى.

- التنظيم الصحي

إتسم التنظيم الصحي التابع لجيش التحرير الوطني ببساطة شديدة حيث بدا بجهود فردية لتوفير العلاج الأولي للمجاهدين، ومع تطور الثورة أُنشأت عيادات ميدانية بسيطة في معاقل الثوار يديرها أطباء وطلبة متطوعون، كما تمّ الإستعانة بمواطنين ذوي الخبرة في الطب الشعبي التقليدي[1]، ومع إمتداد الثورة ظهرت مراكز صحية أكثر تنظيما وإلتحق ممرضون لخدمة المجاهدين في الحدود الشرقية.

-التنظيم الثقافي والإعلامي

أولت قيادة الثورة إهتمام بالغا في الجانب الثقافي إيمانا منها بأهميته في الحفاظ على الهوية الوطنية، ومواجهة محاولة الإستعمار لطمسها، وقد سعت الثورة إلى بلورة عناصر الشخصة الوطنية الجزائرية المستقلة وتجديد الفكر الإنساني الجزائري، ومحاربة آثار الإستعمار الثقافية من خلال تعليم المناضلين وتوعية السكان.

أما بالنسبة للجانب الإعلامي فقد حظي باهتمام كبير للدور الفعال الذي لعبه في ردع الدعاية الإستعمارية، فأُصدرت صحيفة الوطني في تبسة التي كانت وسيلة مهمة للتواصل والتعبئة، كما إستعانت قيادة الثورة بصحفيين ومراسلين أجانب لنقل حقيقة الثورة إلى العالم وكسب التأييد الدولي وكثيرا ما وُجه هؤلاء الصحفيون إلى مناطق مثل المناجم للإطلاع على واقع الثورة.

3-د-التنظيم الإقتصادي

شكلت الموارد المالية تحديا جوهريا للثورة الجزائرية منذ إنطلاقها، ولمواجهة هذا التحدي تبنّى قادة الثورة نظاما ضريبيا داخليا إعتمد على مساهمات العمال والموظفين والتجار والفلاحين بالإشتراكات، والتي تُجمع بواسطة

[1] –أحسن بومالي، المرجع السابق، ص145.

خلايا مكونة من مناضلين، ومع تطور الثورة أُضيفت أنواع أخرى من الغرامات على بعض المخالفات والأنشطة بالإضافة إلى جمع الزكاة[1].

تنوعت الآليات المعتمدة في جمع الأموال تبعا للظروف المحلية ففي منطقة الحدود الشرقية شهدت البدايات تنظيما غير محكم، ولكن مع تعزيز هياكل الثورة وتوسع قاعدتها الشعبية تمّ وضع نظام أكثر دقة للإشتراكات والتبرعات، في منطقة تبسة أُعتمد على قادة المجموعات الثورية لجمع التبرعات بشكل مباشر أثناء تحركهم.

تميزت عملية جمع الأموال بتسجيل دقيق للمبالغ وتسليم وصولات للمتبرعين، إلا أن مسيرة تحصيل الإشتراكات لم تخلو من الصعوبات خاصة في الفترة التي تلت تطبيق مخطط شال وموريس وسياسات ديغول مما أدى إلى تراجع الموارد المالية من الداخل، يجب أن نشير إلى أن منطقة المناجم حققت نوعا من الاستقرار المالي بفضل مساهمة عمال المناجم وإستمرت جهود تحصيل الإشتراكات بنجاح في كل من الونزة والكويف وبوخضرة حتى 1960.

أثبت النظام المالي الذي وضعه قادة الثورة قدرته على توفير الموارد الضرورية لإستمرار الثورة، وعزل الشعب عنها خاصة بتقديمها لعائلات الشهداء والمناضلين[2]كي لا يخضعوا لإغراءات المستعمر.

4/موقف عمال المناجم من إندلاع الثورة ودورهم فيها

كان لعمال المناجم موقف تاريخي حاسم تجلى في تفاعلهم العميق مع شرارة الكفاح المسلح، فلم تقتصر مقاومتهم على الإضرابات التي كانت تستجيب لنداء الثورة بل تجسدت في أشكال متنوعة من النضال، فقد شاركوا بفاعلية في إحياء ذكرى المناسبات الوطنية مؤكدين بذلك على جذور الثورة وتطلعات الشعب نحو الحرية وامتد دورهم ليشمل المساهمة المباشرة في العمل المسلح وتدبير المتفجرات التي كانت تستخدم في عمليات المقاومة والمشاركة في إعداد وتنفيذ الهجمات التي إستهدفت المراكز المنجمية التي كانت رمزا للإستغلال الإستعماري، فضلا عن ذلك كان لهم دور ميداني في الثورة كما ساهموا في دفع وجع الإشتراكات المالية.

1/دورهم في الكفاح المسلح

كان العمال في طليعة من بادروا بتوفير السلاح ونقله سرا إلى مراكز الثورة مستغلين طبيعة عملهم في المناجم في التغطية على أنشطتهم الثورية، ففي مناجم الونزة إغتنم العديد من العمال فرصة الثورة للإنضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني، بينما إستمر آخرون في عملهم ليصبحوا عيون الثورة داخل المواقع الإستعمارية كما كانوا يوفرون المتفجرات[3] وأجهزة التفجير، ولقد كان عمال المناجم بمثابة الأرض الخصبة التي نبتت فيها

[1] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص434.

[2] –أحسن بومالي، المرجع السابق، ص145.

[3] –فرحات بن سودة، المرجع السابق، ص46.

بذور الثورة فهم الذين هيئوا الأسباب لنجاحها، وشكلوا الأفواج الأولى للمجاهدين الذين إلتحقوا بصفوف الثورة فغالبية أعضاء فوج الونزة الذي كان له دور فعال في بدايات الثورة كانوا من عمال المناجم، كما أن العديد من قادة الثورة الأوائل كانوا أيضا من بين صفوفهم، وكان لهم دور فعال في تجنيد أبناء المنطقة وعمال آخرين في صفوف الثورة، كما كان لهم دور بارز في تنفيذ العمليات الفدائية والهجومات والمعارك نذكر من هذه العمليات على سبيل المثال:

-الهجوم على حي البياضة "ونزة" (جبار عمر 2ديسمبر1954): نُفذ هذا الهجوم بغرض القضاء على خائنيين لصالح العدو الفرنسي، قاده الشهيد رفقة 5 مجاهدين وتمكنوا من قتل الخائنيين، فكان الهدف من هذا الهجوم هو زرع الرعب والخوف في أوساط الخونة والمتعاملين مع العدو الفرنسي[1].

-هجوم فيفري 1955: قام القائد جبار عمر رفقة كل من بوضياف عفيفي وجلاب عجايلية بالهجوم على الخائن يوسف بومجرية[2].

-معركة برعمود 12 ديسمبر 1956: كانت قوات جيش التحرير تحت إشراف الطاهر الزبيري وآخرون في اجتماع الغرض منه تنظيم الفرق والفصائل والمجموعات، وإستنادا لوشاية من بعض الخونة قام العو بشن هجوم مباشر ومفاجئ على قوات جيش التحرير مما أسفر عن معركة دامت مدة 12 ساعة، كانت فيها الغلبة لجيش التحرير رغم تكبده لخسائر كبيرة[3].

4-ب-دورهم في المساهمة المالية

إلى جانب دور العمال البطولي في الكفاح المسلح كان لهم دور جد فعال في عملية التمويل، حيث أدركوا أهمية دعم الثورة بالمال والسلاح والمؤن، فشارك عدد كبير منهم في دفع مساهمات لفائدة جيش وجبهة التحرير إمّا عن قناعة أو عن خوف[4] لدى فئة قليلة منهم، ولم تقتصر عملية التمويل على الإشتراكات النقدية الثابتة بل شملت تبرعات سخية كان يقدمها العمال بشكل طوعي في المناسبات المختلفة، كما ساهموا في توفير المؤن الأساسية للمجاهدين في الجبال مثل المواد الغذائية؛ والملابس؛ والأغطية؛ والأدوية.

---

[1] –قسمة المجاهدين بالونزة، شهادات حية لمجاهدي حرب التحرير 1954–1962 بمنطقة الونزة، مطبوعة مرقونة غرة نوفمبر 1989، ص5.

[2] –المصدر نفسه، ص6.

[3] – المصدر نفسه، ص 10.

[4] – فرحات بن سودة، المرجع السابق، ص 43.

قد واجهت عملية التموين تحديات كبيرة خاصة في المرحلة الأولى من الثورة بسبب الرقابة الشديدة التي كانت تفرضها الإدارة الإستعمارية على تحركات العمال، إلا أن إصرارهم ووعيهم بأهمية وضرورة التضحية من أجل الوطن تغلب على العقبات بشكل تدريجي، وقد تمكنوا من تطوير أساليب مبتكرة لجمع الأموال والمؤن بعيدا عن أعين السلطات الإستعمارية مثل إستغلال التنقلات العادية للعمال أو إستخدام علب الحلوى وغيرها من الوسائل لإخفاء الأموال وتمريرها بسلام، وتشير التقارير المالية السرية التي رفعتها قيادات الثورة إلى الحجم الهائل من التمويل الذي قدمه عمال المناجم، ففي منطقة الونزة على سبيل المثال كان يتم جمع مبالغ كبيرة شهريا على شكل تبرعات وإشتراكات، وكان يتم توثيق هذه المبالغ بدقة متناهية في سجلات خاصة مع إصدار وصولات للمتبرعين لضمان شفافية وتعزيز الثقة بين العمال وقيادة الثورة.

الباب الرابع: تراجم لقادة الثورة البارزين من عمال المناجم

لعب العنصر البشري دورا فعالا في نجاح الثورة خاصة طبقة عمال المناجم الجزائريين الذين لعبوا دورا رئيسيا في إنجاح الثورة وإنتشارها في المنطقة وذلك راجع لنشأتهم البسيطة ذات الخلفية الدينية، بالإضافة إلى أنهم نشأوا وترعرعوا في منطقة نشطة سياسيا إنتشرت فيها خلايا حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية التي كان لها دور في تبلور الوعي الثوري لديهم وجمعية العلماء في نشر الوعي الديني، وكذلك ظروفهم الإقتصادية الصعبة وسياسة التمييز الطبقي التي طبقتها شركات التعدين عليهم، فعانوا الويلات التي كانت سببا كافيا للإلتحاقهم بصفوف الثورة وإيمانهم بها، لأنها كانت السبيل الوحيد للتخلص من الإستعمار الفرنسي.

كان لعمال المناجم دورا محوريا في الثورة حيث شاركوا في العديد من الكمائن والإشتباكات والهجومات على مصالح العدو ومن أبرز هؤلاء العمال الذين كانت لهم أدوار محورية نذكر: جبار عمر؛ الطاهر الزبيري؛ محمود قنز، جديات المكي هؤلاء كانوا قادة ومسؤولين عن الثورة في المنطقة.

1/جبارعمر

أ-الميلاد والنشأة

من مواليد 26 ماي 1932 بدوار همامة بولاية سوق أهراس، نشأ في كنف أسرة بدوية بسيطة وعاش طفولة متواضعة قبل أن تنتقل أسرته إلى منطقة الونزة، إلتحق بالكتّاب وحفظ أجزاءا من القرآن الكريم إلى أن أجبرته الظروف القاسية[1] للإلتحاق بالعمل، حيث عمل في البداية بائعا لدى التجار في الونزة ثمّ إنتقل للعمل في المنجم، ومن خلال تجربته المباشرة في بيئة العمل القاسية أين كان الإستعمار الفرنسي يمارس أبشع صور التمييز ضد العمال الجزائريين، فتبلور لدى جبار عمر وعي وطني عميق ورغبة في تحقيق التغيير دفعته للإنضمام لصفوف حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في 1950.

ب-إلتحاقه بالثورة

أدرك جبار عمر أهمية العمل المنظم لذلك عمل على التحضير للثورة مع الطاهر الزبيري وآخرون في منطقة الونزة، حيث عملوا على تجنيد الشباب وتدريبهم على أساليب حرب العصابات وإستخدام الأسلحة المتاحة، كما عمل على جمع الأسلحة وإعداد المخابئ وتهيئة مراكز التموين، كما عمل على نشر الوعي لدى سكان

[1] –عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني للولاية الأولى، ج1، دار الهدى، عين مليلة، ص167.

المنطقة وتعبئتهم لدعم وإحتضان الثورة، كما أشرف على تكوين 15 خلية سرية[1] في بلدية الونزة والنواحي القريبة منها.

سمح له نشاطه السياسي البارز في الونزة من ربط إتصالات مع الباجي مختار الذي كلفه بمنع الثوار التونسيين من الإستيلاء على الأسلحة في المنطقة من أجل ذلك إتصل بقائدين تونسيين هما الساسي لسود عبد الله بن زعير[2]، كما شارك في جميع الإجتماعات واللقاءات التي كانت تحضر للثورة وعند إندلاعها إلتحق بخلية جبل الونزة وأطلق أول رصاصة في المنطقة كما شارك مع فوجه في تصفية مواطن تونسي كان يعمل مخبرا لدى فرنسا.

ج-دوره في الثورة

عند إندلاع الثورة كان على رأس فوج من الثوار، في 3 نوفمبر شنّ هجوما على مستوطنين بمركز الونزة[3]، وفي 10 نوفمبر خاض إشتباكا في جبل مزوزية تمكن فيه من قتل سبعة جنود فرنسيين، بعد إستشهاد الباجي مختار تولى قيادة الثورة في المنطقة ولإضفاء الشرعية على قيادته قام بإجراء إتصالات بقيادة المنطقة الأولى.

بعد أن قُسمت سوق أهراس إلى ثلاثة أقسام عُين كقائد ميداني على القسم الجنوبي ونفذ عمليات هجومية ضد مصالح العدو من أقسام إدارية متخصصة ومراكز حراس الغابات والمنشآت المنجمية وتخريب السكك الحديدية، بالإضافة إلى نصب الكمائن لوحدات جيش الاحتلال خلال قيامها بعمليات التمشيط، إلى جانب نشاطه العسكري عمل على تعيين عمال المناجم الذين يثق بهم من أجل جمع الإشتراكات والهبات من العمّال.

د-إعدام جبارعمر

شهدت منطقة سوق أهراس في 11 أفريل 1956 حدثا مفصليا تمثل في إعدام المناضل جبّار عمر وهو إجراء أُتخذ بناءا على أوامر صدرت من قيادة الأوراس، لم يكن هذا الإعدام مجرد حادثة بل تجلّى كنتيجة لتصاعد حدّة التنافس على السلطة والنفوذ الذي ميّز تلك المرحلة الحساسة من الثورة الجزائرية، حيث تشير بعض الدراسات التاريخية إلى أن الوردي قتّال لعب دورا محوريا في هذه الاحداث فقد إستغل فرصة إستدعاء جبّار عمر لإجتماع في منطقة الأوراس ليوجه له إتهامات خطيرة من بينها المساس بحرمة مواطن جزائري[4]، يكمن جوهر الصراع بين الطرفين بالتنافس على الزعامة حيث إستند جبار عمر في مطالبته بالقيادة على رصيده النضالي ودوره المحوري في التنظيم بعد إستشهاد باجي مختار، بالإضافة إلى إنتمائه للمنطقة جعله في نظر

[1] –المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة، منشورات مجلة أول نوفمبر، دار هومه، ص80.

[2] – المرجع السابق، ص79.

[3] –عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، دار بلوتو، الجزائر، ص203.

[4] –سارة خباشة، قضية الإغتيالات في المنطقة الأولى الأوراس وآثارها على مسار الثورة الجزائرية 1954–1962، مجلة رفوف، مجلد10، عدد01، جامعة أدرار، ص570.

الآخرين الأحق والأجدر بالزعامة[1]، وفي المقابل إستمد الوردي قتال قوته وشرعيته من الدعم الذي حظي به من قيادة المنطقة الأولى والشهرة التي إكتسبها بعد معركة الجرف[2].

إلا أن الوردي قتال نفي عنه التهمة في كتابه حيث صرّح أنه ألقى القبض على جبّار عمر قصد إحالته للمحاكمة، إلا أنه فوجئ بغتة وفي ظرف عشرة دقائق بخبر إعدامه على يد سيد عثماني دون إستشارته ولا إحترام القيادة العليا[3].

قد ترتب عن إعدام جبار عمر قرار قيادي وإضطراب في التنظيم مما أثر سلبا على وحدة صفوف المجاهدين في منطقة سوق أهراس والمناطق المجاورة.

2/الطاهر الزبيري

أ-المولد والنشأة

من مواليد أفريل 1929 في دوار أم العظايم في سوق أهراس[4]، نشأ في كنف أسرة كبيرة العدد عدد أفرادها عشرين فردا، كانت تعتمد في معيشتها على الزراعة والرعي، كان لوالده الشيخ الطيب دور هام تعليم أبناء المنطقة مبادئ الدين الإسلامي وحفظ القرآن مما غرس في إبنه قيما دينية وأخلاقية، في سنوات طفولته الأولى إنتقلت أسرته بحثا عن فرصة عمل جديدة إلى وادي الكبريت ليعمل والده في سكة الحديد.

تلقى الطاهر الزبيري تعليمه الأولي في مدرسة قرآنية في القرية ولم يتمكن من الإلتحاق بالإبتدائية نظرا لمحدودية الأماكن ومعارضة والده للتعليم الفرنسي إلا أنه تمكن من الإلتحاق بمدرسة نظامية[5] لمدة قصيرة جدا.

في سنٍ مبكرة خاض تجربة العمل في دكان أخيه الأكبر ثمّ إضطرته الظروف المعيشية الصعبة للسفر بحثا عن العمل، حيث تمكن بفضل معارف والده من الحصول على وظيفة في ورشة للتنقيب عن المياه الجوفية تابعة لشركة حديد الونزة، ثمّ عمل كمساعد لمقاول إيطالي[6] ليعمل بعدها مع فريق من الكهربائيين في ورشة

[1] – سارة خباشة، المرجع السابق، ص 569.

[2] – المرجع نفسه، ص 569.

[3] –الطيب عبادلية، مذكرات المجاهد القائد الميداني الوردي قتّال، الأممية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص137.

[4] –الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، منشورات ANET، ص19.

[5] –المصدر نفسه، ص23.

[6] –المصدر نفسه، ص42.

للميكانيك هذه التجارب العملية ساهمت في تشكيل وعيه الإجتماعي والسياسي، ففي مطلع الخمسينيات إختاره زملائه في العمل النقابي لأنه كان يتميز بقدرته على الدفاع عن حقوق العمّال.

بدأ الطاهر الزبيري نشاطه السياسي في سن مبكر حيث تأثر بالمناقشات التي كانت تدور بواد الكبريت خلال الحرب العالمية الثانية، كما كان لمشاركتة في مضاهرات 8 ماي 1945 تأثيرا عميقا عليه حيث شهد قمع السلطات الإستعماريَة للمظاهرات السلمية ومع إنتقال عائلتة في 1946 إلى مدينة تبسة وجد نفسه في بيئة سياسية أكثر نشاطا مما ساعده على تعلم مبادئ النظام السياسي خاصة أنه تربي على قناعات حزب حركة الإنتصار للحركات الديمقراطية[1] ومبادئه الداعية لرفض الإدماج.

ب-إلتحاقه بالثورة

في خضم الأزمة التي عصفت بحزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية 1953 إتخذ قراره بالإنضمام لصفوف الثورة التحريرية، كان هذا القرار نابع من قناعاته الوطنية الراسخة ورغبته في تجاوز الإنقسامات الداخلية في الحركة الوطنية وتوحيد صفوفها من أجل تحقيق الإستقلال، كما أن تعاطف أحد أبناء بلدته يدعى نوار راباح[2] مع هذا الخيار عزز من قناعاته.

قبل إلتحاقه بالثورة سعى إلى تدبير السلاح وبعد جهد كبير تمكن من الحصول على مسدس، كما عمل على ربط خلية الونزة بالتنظيم الثوري الذي أسسه باجي مختار.

ج-دوره في الثورة

فور إلتحاقه بصفوف الثورة أظهر نشاطا ملحوظا في جمع الإشتراكات والتبرعات وتسخيرها لدعم المجاهدين الأوائل وفي أول نوفمبر 1954إلتحق بفوج عمر جبّار وأول نشاط ثوري قام به هو المشاركة في تنفيذ عمليات فدائية في الونزة.

كما شارك في إشتباك 1955 في جبل سيدي أحمد[3] أُصيب فيه إصابة بالغة وأُسر ثم أجريت له عملية جراحية ليُرحل بعدها إلى سجن قالمة، وقدم للقضاء الإستعماري وحُكم عليه بالإعدام ثمّ أودع سجن الكدية في قسنطينة وهناك إلتقى بمصطفى بن بولعيد وشارك معه في مخطط الفرار في 10 نوفمبر 1955[4].

[1] –عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص307.

[2] –الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 48.

[3] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 307.

[4] –عمار ملاح، المصدر السابق، 268.

بفضل كفائته وإخلاصه تدرج في الرتب العسكرية ليصبح قائد فوج ثم قائد كتيبة ثم تولى قيادة الفيلق الثالث برتبة نقيب سنة 1956، وفي أواخر 1956 وبعد إنشاء القاعدة الشرقية تولى قيادة المنطقة الثالثة[1] لمدة سنة وأظهر قدة على إدارة شؤون المجاهدين وتموين الولايات الأخرى بالسلاح والذخيرة، وفي سنة 1959 عُين نائبا عسكريا للحاج لخضر عبيدي كما عُين عضوا في المجلس الوطني للثورة[2] شارك الطاهر الزبيري في العديد من المعارك ضد قوات الإحتلال لمنطقة المناجم الشرقية وجبال الأوراس حيث تمكن من إلحاق خسائر فادحة بالعدو وتمكن من عبور خط الحدود المشحون لتأمين الإمدادات.

في أكتوبر 1960 تولى قيادة الولاية الأولى[3] حيث نجح في تنمية الحس الوطني وإعادة هيكلة الوحدات العسكرية واهتم بتعويض الخسائر وتقوية القيادة وتطوير الهياكل التنظيمية في الولاية الأولى.

لم يقتصر دوره على الجانب العسكري فقط بل إمتد ليشمل الجانب الإنساني، حيث دافع عن حقوق المجاهدين وأصدر أوامر بمنع التعذيب، كما ساهم في حل الخلافات بين القادة، عُرف عنه إلتزامه بالنظام الثوري وتطبيق القرارات حيث كان أول قائد ميداني طبق قرارات مؤتمر الصومام وإلتزم بقرارات طرابلس.

وفي سنة 1962 ساعد في إنشاء لجنة وقف إطلاق النار وتعامل بحكمة مع مسألة إلتحاق المسجلين بصفوف الثورة كما شارك في إجتماعات حسم الخلافات وتأسيس المكتب السياسي وساهم في وضع خطة الزحف على العاصمة.

بعد الإستقلال في سنة 1963 عُين رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي[4]، كما شارك إنقلاب 19 جوان 1965 الذي أطاح بالرئيس بن بلة، كما حاول الإنقلاب على الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1967 لكن محاولته بائت بالفشل مما إضطره للعيش في المنفى[5].

عاد إلى الجزائر بعد وفاة هواري بومدين، وعُين عضوا في مجلس الأمة وحصل على وسام الإستحقاق سنة 2018 برتبة أثير[6]، له مساهمات في كتابة تاريخ الثورة نذكر منها:

-مذكراته الموسومة بمذكرات آخر قادة الأراس التاريخيين1929-1962.

---

[1] –محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومه، الجزائر، 2005، ص 268.

[2] – المصدر نفسه، ص 283.

[3] –آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية، دار المسك، الجزائر، 2008، ص 274.

[4] –محمد عباس، المصدر السابق، ص 269.

[5] –المصدر نفسه، ص 269.

[6] –عثمان لحياني، رحيل الطاهر الزبيري .. أول رئيس أركان في الجزائر وقائد الإنقلابات، تاريخ النشر: 2024/10/31، تاريخ الإطلاع: 2025/04/02، على الساعة: 14:20، على الموقع الإلكتوني: http://www.alaraby.com

-كتاب بعنوان نصف قرن من الكفاح.

توفي في 30 أكتوبر 2024 عن عمر ناهز 95 عاما ودُفن في مقبرة العالية بالجزائر العاصمة[1].

[1] –عثمان لحياني، المرجع نفسه.

3/محمود قنز

أ-المولد والنشأة

من مواليد 12 مارس 1934 في قرية بوخضرة، ترعرع في كنف أسرة وطنية وقد كان والده عمار فلاحا بسيطا ومربيا للماشية، لكن منزله تحول إلى ملتقى سري للمجاهدين الأوائل وسط هذه الأجواء الثورية نشأ محمود الذي تلقى تعليمه القرآني في صغره ثم إلتحق بالمدرسة الإبتدائية في بوخضرة حيث تعلم فيها مبادئ اللغة الفرنسية، الحساب، التاريخ والجغرافيا، وواصل تعليمه في العوينات وتبسة، كما مارس هوايته الرياضية في نادي تبسة لكرة القدم[1]، قبل أن يلتحق بالثورة كانت له تجربة عمل في منجم بوخضرة.

ب-إلتحاقه بالثورة

لم يكن قنز بعيدا عن الثورة منذ بدايتها وفي الوقت الذي إنضم فيه إخوته الكبار إلى صفوف جيش التحرير وأُستشهد إثنان منهم، كما كان لوالده دور فعّال في دعم الكفاح المسلح فقد ساهم عمار قنز في تزويد المجاهدين الأوائل ببعض الأسلحة، ففي الليلة السادسة للثورة قصد الطاهر الزبيري بيت قنز رفقة عمر جبّار أين تمكنوا من الحصول على قطعة سلاح من نوع "غارا" أو "ثموني"، أما الإنضمام الفعلي لمحمود قنز لصفوف الثورة فكان في بداياتها في جبال بوخضرة وقد تجسد هذا الإنظمام في مشاركته في عملية هجومية جريئة إستهدفت منجم بوخضرة حيث تمكن رفقة مجاهد آخر من الإستيلاء على كمية من المتفجرات لتكون هذه العملية بمثابة الشرارة الأولى لمسيرته النضالية، عمل في البداية تحت قيادة عباس الغرور ثم عُين ضمن قيادة منطقة سوق أهراس إلى جانب لزهاري دريد والمجاهد زرايقية الصادق بقيادة الوردي قتال[2]، وكان له الفضل في إلتحاق العديد من المجاهدين مثل عبد الله بالهوشات وسالم بن عبد الرحمان[3].

ج-دوره في الثورة

سرعان ما تجلى النشاط الثوري لمحمود قنز وبطولاته في مواجهة الاحتلال بمنطقة بوخضرة مما أهله لتولي مسؤوليات قيادية محلية، وقد أُسندت إليه قيادة المنطقة الخامسة التي إمتدت من سدراتة إلى مرسط، وفي إطار إستراتيجية توسيع نطاق الثورة أصدر القائد شيحاني بشير أمرا بتحويله إلى نواحي أولاد يشيح شمال سوق أهراس حيث كُلف رفقة الوردي قتال بمهمة تنظيم ناحية سوق أهراس وتوسيع نطاق الكفاح المسلح فيها.

---

[1] –رحيمة بوخاتم، "الدور القيادي للمجاهد الرائد محمود قنز في الثورة التحريرية 1955–1957"، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد13، عدد01، 2021، جامعة باتنة، ص790.

[2] –المرجع نفسه، ص 793.

[3] – المرجع نفسه، ص 793.

كما شارك في كل الإجتماعات التي دارت في المنطقة بالإضافة إلى مشاركته بكل الإجتماعات التي دارت في المنطقة مثل اللقاء الذي تقرر فيه تأجيل مؤتمر الصومام نظرا للظروف الإستثنائية التي تمر بها الولاية الأولى، في مطلع 1956 سافر إلى تونس للقاء أحمد بن بلة من أجل مسألة السلاح، وعقب مؤتمر الصومام أُسندت إليه مسؤولية في مجلس الولاية وفي سنة 1957 تولى قيادة المنطقة الخامسة[1] وأشرف على الحملة الدعائية المضادة للدعاية الفرنسية، كما قدم المساعدة للمصور الفرنسي روني فوتيي في تصوير فيلمه الوثائقي وعند تأسيس الحكومة المؤقتة 1958 عُين في وزارة التسليح والتموين وكُلف بمهمة جلب السلاح من الدول الإشتراكية والعربية ليُرقى بعدها إلى رتبة عقيد.

تعد مشاركته في تهريب كتيبة من الجنود الجزائريين من ثكنة فرنسية من أبرز أعماله البطولية، بسبب نشاطه الثوري أصدرت ضده العديد من مذكرات التوقيف وعُلقت صوره لدى أقسام المباحث الفرنسية ووُصف بالعنصر الخطير[2].

في سنة 1959 كُلف باستقبال الشبان الجزائريين القادمين من أوروبا، بعد إنتهاء المجلس الوطني للثورة عام 1960 عُين مسؤولا على إحدى الوحدات القتالي المنشئة في أقصى الجنوب على الحدود مع مالي حيث نجح في إيصال الأسلحة والذخيرة وربط الاتصالات مع قيادة الثورة في المنطقة وجماعات مالي[3]، وفي 1961 كان ضمن وفد الحكومة المؤقتة التي زار هافانا وفي طريق العودة إلتقى بالطلبة الجزائريين في براغ ويوغسلافيا وحثهم على تمثيل الثورة والشعب الجزائري خير تمثيل.

بعد الإستقلال تقلد محمود قنز مناصب إدارية سامية نذكر منها:

-مسؤول الميليشيات الشعبية في عهد أحمد بن بلّة.

-في 1963 أصبح عضوا في أول برلمان جزائري وزار لندن ضمن وفد رسمي.

-بعد إنقلاب 1965 شغل منصب مسؤول ودادية الجزائريين بفرنسا[4].

-شغل منصب نائب لمسؤول حزب جبهة التحرير الوطني عام 1968.

-أول وزير للمجاهدين عام 1970.

[1] –عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص434.

[2] –رحيمة بوخاتم، المرجع السابق، ص 791.

[3] –جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، دور مناطق الحدود إبّان الثورة التحريرية، تبسة، ص29.

[4] –وثيقة خاصة بالمرحوم محمود قنز إنتاج متحف المجاهد، تبسة.

-تم ترشيحه عام 1979 نائبا لرئيس المجلس الوطني وعضوا باللجنة المركزية[1].

وإنتهت رحلة هذا البطل في 10 مارس 2005[2] عن عمر يناهز 70 عاما، تاركا ورائه إرثا عظيما من النضال والتضحية في سبيل الجزائر.

4/ جديات المكي

أ-الميلاد والنشأة

من مواليد 1 جويلية 1928 بدوار قواري ببلدية عين الزرقاء ولاية تبسة، نشأ في كنف أسرة ريفية بسيطة الحال حيث كان والده راعيا للماعز، إنخرط جديات المكي في صفوف الكشافة الإسلامية ثمّ إنضم لحزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية[3]، كما إشتغل بمنجم الكويف بمصلحة الصيانة.

ب-إلتحاقه بالثورة

كان جديات المكي أول عامل بمنجم الكويف يتخلى عن عمله ويلتحق بصفوف الثورة، حيث كان من الأوائل الذين لبوا نداء ليلة 1 نوفمبر 1954 وكان ضمن المجموعة التي نفذت الهجوم الجريئ على مركز الدرك بالونزة، وفي ديسمبر قاد كمينا محكما إستهدف قوات الاحتلال الفرنسي.

ج-دوره في الثورة

لعب جديات المكي دورا محوريا في قيادة الثورة بمنطقة تبسة، مستفيدا من تجربته السابقة في المنظمة الخاصة حيث عمل على تعبئة السكان ونشر الوعي[4] وتجنيد الأفراد وجمع السلاح، بالإضافة إلى قيادته للمجموعات الأولى التي شكلها الزعيم باجي مختار وقد أُسندت إليه قيادة فوج من ضمن أربعة أفواج التي تشكلت في ليلة الفاتح من نوفمبر، وبفضل كفائته وإخلاصه تدرج الشهيد في المسؤوليات العسكرية داخل صفوف جيش التحرير الوطني، فبعد أن كان قائد مجموعة بداية الثورة أصبح قائد ناحية سنة 1955، ثم قائد منطقة 1956[5]، إنتقل للعمل ضمن قيادة الجيش في تونس وشارك ضمن معركة عنيفة دارت أحداثها بمنطقة تالة التونسية بين وحدات من جيش التحرير الوطني كانت في طريقها إلى تونس وقوّات الإحتلال الفرنسي المتمركزة

[1] –عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، 434.

[2] – وثيقة خاصة بالمرحوم محمود قنز إنتاج متحف المجاهد، تبسة.

[3] –وثيقة، نبذة تاريخية خاصة بالشهيد جديات المكي، إنتاج متحف المجاهد محمود قنز، تبسة.

[4] –وثيقة، بطاقة إستعلامات زودني به متحف المجاهد، ص02.

[5]– وثيقة، نبذة تاريخية خاصة بالشهيد جديات المكي، المرجع السابق.

على الحدود، وأصيب خلالها بجروح وأُسر لكنه تمكن من الفرار من سجن تالة بعد يومين فقط من أسره في 25 أكتوبر ليعود سريعا إلى معاقل الثورة ويواصل نضاله.

شارك الشهيد في العديد من المواجهات الشرسة ضد قوات الجيش الفرنسي في المنطقة الخامسة للولاية الأولى وأُصيب بجروح عديدة خلال هذه المعارك، سجل له التاريخ قيادته لمعركة بوحجار جنبا إلى جنب مع محمد الأصنامي[1]، كما كان له دور بارز في معركة وادي ملاّق التي أُسر فيها ضابط من القسم الإداري المختص بالونزة، وفي معركة عين زانة برفقة الشهيد الطاهر بوترعة، وفي 20 من شهر أوت 1958 شارك في الهجوم الذي شنه مجاهدو جيش التحرير على منجم الكويف.

إستمر نضال الشهيد جديات المكي حتى إستشهاده سنة 1959[2] أثناء آدائه لمهمة كلفته بها قيادة الثورة حيث إصطدمت سيارته بلغم أرضي على الشريط الحدودي تاركا ورائه سجلا حافلا بالتضحية في سبيل تحرير الجزائر.

[1]– وثيقة، بطاقة إستعلامات، المصدر السابق، ص02.

[2]– وثيقة، نبذة تاريخية خاصة بالشهيد جديات المكي، المرجع السابق.

الباب الخامس: ردود الفعل الإستعمارية على الثورة التحريرية في منطقة المناجم

واجه إندلاع الثورة التحريرية ردود فعل متباينة من قبل السلطات الإستعمارية التي تبنت إستراتيجية شاملة لم تقتصر على العمل العسكري فقط، بل إمتدت لتشمل جوانب سياسية وإقتصادية وإجتماعية حيث سعت فرنسا من خلال تطبيق هذه الإستراتيجية إلى تحقيق هدف مزدوج منع إنتشار الثورة والقضاء عليها وعزلها عن الشعب.

1/ردالفعل العسكري

إتسم رد الفعل العسكري الفرنسي في بدايته بالتقليل من شأن أحداث أول نوفمبر حيث إعتبرتها مجرد أعمال عصابات لا تحظى بدعم شعبي، ومع ذلك سرعان ما أظهرت الهجومات الفدائية المتزايدة في مناطق مختلفة من البلاد صدمة كبيرة للسلطات الإستعمارية وكشفت عن عجزها في الحفاظ على الأمن، وقد إعترف عسكريون فرنسيون لاحقا بالخطأ في التقدير الأولي لأهمية الثورة وتنظيمها.

ومع تصاعد وتيرة العمل الثوري أدركت الحكومة الفرنسة ضرورة تبني رد فعل حاسم وسريع فقامت بشن حملة هجوم وإعتقال واسعة النطاق طالت العديد من مناضلي حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وعرفت هذه العملية ب Arang amére[1]، كما أعطت أوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائمة الحركة حتى تقوم بمراقبة مستمرة للمناطق التي تتمركز فيها قوات جيش التحرير الوطني [2]، كما عملت على تسخير الإمكانيات المادية والبشرية لوأد الثورة في مهدها[3]، وعملت على تخصيص جزء من الاقتصاد الوطني لتطوير الصناعة الحربية[4].

يمكن حصر الإجراءات العسكرية الفرنسية المتخذة ضد الثورة في:

1-أ-رفع عدد القوات المسلحة

مع إندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر أدركت فرنسا حجم ألف شهر فيفري في المراحل الأولى للثورة سارعت الحكومة الفرنسية إلى إرسال تعزيزات متتالية شملت خمس كتائب من الأمن، تبعتها ثماني عشرة سرية من

[1] –الغالي غربي، المرجع السابق، ص146.

[2] –معمر ناصري، المرجع السابق، 99.

[3] المرجع نفسه، ص 86.

[4]–المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الأسلاك الشائكة المكهربة، الملتقى الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة، ص 33.

الدرك المتحرك وذلك بهدف الحفاظ على الأمن والإستقرار في المدن والبوادي والقيام بمهام الاتصالات والإستعلامات والمشاركة في العمليات العسكرية ضد الثوار.

مع إتساع رقعة الثورة وتزايد قوتها إستمرت فرنسا في إرسال المزيد من الجنود والوحدات إلى الجزائر، وبحلول أوت 1956 تضاعف عدد القوات الفرنسية ليصل إلى 381 ألف جندي، تشكلت غالبية هذه التعزيزات من الوحدات العائدة من الهند الصينية مثل الفيلق الثالث للمشاة، تدعمت أيضا بالفرق العسكرية الفرنسية المتواجدة بالأراضي الألمانية وشرق فرنسا مثل الافرقة الحادية عشر والثانية عشر للمشاة وعدد من فرق النخبة من القناصين الألبيين [1] في نهاية 1957 وصل عدد العناصر المجندة في إطار الخدمة العسكرية إلى ذروة جديدة بلغت 450 ألف وفي 1960 عهد الجنرال ديغول تضخم الجهاز العسكري الفرنسي حيث بلغ ما يزيد عن مليون عسكري يقودهم 60 جنرال و700 عقيد، 1900 رائد، 5300 نقيب، 16500 ملازم، ووزعت هذه القوات على 75 مقاطعة عسكرية[2].

تم توزيع القوات الفرنسية كما يلي:

شرطة عسكرية، جندارم، كتيبة ممظليين، كتيبة المشاة الأجانب، كتيبة القناصة، المظليين[3].

تشكلت هذه القوات من: جزائريين مجندين بالقوة، طابور مغربي، سينغاليون، جيش فرنسي[4].

وفي الشرق الجزائري وخاصة منطقة الأوراس كثفت القوات الفرنسية من وجودها العسكري، ونفذت عمليات عسكرية واسعة النطاق، حيث سارعت القيادة العسكرية في اليوم الرابع من نوفمبر إلى إعطاء الأوامر إلى المظليين القادمين من الهند الصينية للتحرك نحو الأوراس تحت إمرة العقيد Paul ducourneau[5].

لم يقتصر الوجود العسكري الفرنسي في الجزائر على الجيش البري بل شمل أيضا القوات الجوية والبحرية، حيث نشر حوالي 15500 بحار في حراسة السواحل وتفتيش السفن لمنع وصول الأسلحة للثوار، أما بالنسبة للقوات الجوية عملت فرنسا على رفع عدد الطائرات من 60 طائرة مقاتلة و30 طائرة عمودية في أواخر 1955 إلى 500 طائرة مقاتلة و150 طائرة عمودية بين خفيفة وثقيلة أواخر 1957[6]، هذا الإعتماد الكبير على السلاح

[1] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص339.

[2] – المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص33.

[3] –إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة 1956–1958، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2013، ص64.

[4] – المرجع نفسه، ص65.

[5] –الغالي غربي، المرجع السابق، ص147.

[6] –جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، المرجع السابق، ص78.

الجوي يفسر ظاهرة مضاعفة الطلعات الجوية، فإذا كانت في جانفي 1956 لا تتجاوز 1500 طلعة فإن هذا العدد إرتفع إلى 8300[1].

إلى جانب الزيادات الهائلة في عدد القوات إتخذت السلطات الإستعمارية سلسلة من الإجراءات القمعية بهدف إخماد الثورة، شملت هذه المخططات تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية لمعاقبة المتعاطفين مع الثورة وتجنيد عملاء من الجزائريين لتتبع آثار المجاهدين وإنشاء مراكز التعذيب بهدف الحصول على المعلومات وترهيب السكان، وفي 6أفريل 1955 أصدر قرار ينص في مادته الأولى على أنه تمّ تطبيق قانون حالة الطوارئ للسيطرة على الوضع في الجزائر خاصة في المناطق التالية: تيزي وزو، باتنة، بلدية تبسة المختلطة، تبسة وهي مناطق كانت من المعاقل الأساسية للثوّار[2]، وتطبيق هذا القانون يعني نقل السلطات من الجهات القضائية والإدارية إلى مؤسسة الجيش ليصبح السلطة الفعلية للبلاد، وتمّ تحديد مدّة تطبيقية 6 أشهر قابلة للتجديد وأهم الإجراءات التي إعتمدت من أجل تطبيقه:

-إصدار تعليمات لرفع عدد المحتشدات والتجمعات السكانية.

-إغلاق المحلات العامة وحظر التجوال.

-تعزيز العمليات العسكرية ضد جيش التحرير وتشديد إجراءات القمع والإبادة في حق المتعاونين معه.

-النفي وفرض الإقامة الجبرية ومحاكمة الأشخاص المدنيين في المحاكم العسكرية[3].

1-ب- بناء حاجز حدودي مكهرب

أدركت السلطات الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسة تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر لهذا فكرت فرنسا في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي إتصال بالثورة مع الخارج وتوصلت الى إنشاء خطي شال وموريس.

-خط موريس: سُمي بهذا الإسم نسبة لوزير الدفاع أندري موريس الذي أمر ببناءه في جوان 1957 أشرف على إنجازه خبراء ووحدات الهندسة العسكرية إضافة إلى السجناء والأسرى والحركة والقومية وقوى اللفيف الأجنبي[4]، تكون هذا الخط من أسلاك شائكة مكهربة ذات قوة عالية وحقول ألغام واسعة تمتمد على جانبي

[1] – إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص65.

[2] –رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958–1962 سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة، الجزائر، 2022، ص102.

[3] –معمر ناصري، المرجع السابق، ص93.

[4]– المرجع نفسه، ص235.

السياج لمسافة 4 متر بالإضافة إلى شبكة إنذار ومراكز مراقبة مجهزة بشتى الأسلحة والكشافات والردارات الحديثة كان الهدف من إنجازه منع جنود جيش التحرير من خطوط الإمداد الخارجية والعمل على عزل الثورة شيئا فشيئا[1].

-خط شال: سُمى نسبة إلى الجنرال شال موريس، شرع في إنجازه بين شهري مارس وأكتوبر 1959[2]، أنجز هذا الخط ليغطي الفجوات التي تركها خط موريس خاصة المناطق المنجمية الكويف وونزة، حيث لعبت شركة منجم الونزة دورا أساسيا في تمويل المشروع حيث ساهمت بالأموال واليد العاملة إذ حولت عدد كبيرا من عمال المناجم للعمل في هذا المشروع[3] يتكون هذا الخط من شبكة من الأسلاك الشائكة، حقل ألغام مراكز وأبراج مراقبة ولتشديد المراقبة ثم تعزيز خط شال وموريس بمراكز عسكرية وطائرات بالإضافة إلى تجديد أكثر من 80 ألف جندي.

1-ج- تجريد عمليات عسكرية

إعتمدت فرنسا على القوة العسكرية في مواجهة للثورة أو كما وصفتها عملية التصدي التي تقودها مجموعة من العصابات والفلاقة، حيث عملت على شن سلسلة من العمليات العسكرية الكبرى خاصة في منطقة الأوراس التي كانت معقل للثوار ومن أهم هذه العمليات نذكر:

-عملية الونزة، عملية إكمول ثم عملية تيمقاد التي جاءت كرد فعل على النشاط العسكري لأفواج جيش التحرير الوطني في المنطقة الأولى، حيث شن قيادة جيش الإستعمار الفرنسي في نهاية شهر أوت 1955 عملية عسكرية إستمرت لمدة شهر كامل وسخرت لها أكثر من 40 ألف جندي فرنسي[4]، أدت هذه العملية إلى إستشهاد عدد كبير من جنود جيش التحرير الوطني، كما كبَدت القوات الفرنسية خسارة كبيرة من الأرواح والعتاد[5].

2- رد الفعل الإقتصادي:

[1] – المرجع نفسه، ص241.

[2] –يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة المكهربة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص 155.

[3] –قسمة المجاهدين بالونزة، المصدر السابق، ص 41.

[4] –معمر ناصري، المرجع السابق، ص 101.

[5] –بوبكر حفظ الله، دراسة في التنظيم العسكري بالولاية الأولى، الأوراس النمامشة خلال الثورة التحريرية، ط1، دار قانة، باتنة الجزائر، 2021، ص 225.

في محاولة يائسة لإخماد الثورة الجزائرية تبنت الحكومة الفرنسية بقيادة ماندیس فرانس أولا ثم خلفائه سلسلة من السياسات والإجراءات الاقتصادية سعيا منها للحفاظ على الجزائر وإستمالة الشعب وعزله عم الثورة.

في البداية تجاهلت فرنسا الأسباب الجذرية للثورة وسارعت في تطبيق الإجراءات العسكرية والقمعية، لكن مع إستمرار الثورة وتوسعها أدركت الحكومة الإستعمارية حاجتها إلى حلول جديدة فبدأت في طرح سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية وكان الهدف المعلن لهذه الإصلاحات تحسين الظروف المعيشية للجزائريين وتنمية المناطق الريفية ومحاربة البطالة والفقر.

مع تعيين جاك سوستال حاكما عاما للجزائر عام 1955 قدم مشروعاً إصلاحياً طموحا شمل إصلاحات في النواحي الأتية: الوظيف العمومي، الإدارة الجهوية والمحلية[1] وقانون الديانة الإسلامية وتدريس اللغة العربية وإنشاء المجالس البلدية والمحلية التي يكون أعضائها الخمسة من المسلمين[2] لتحقيق هذا المشروع طالب سوستال من الحكومة الفرنسية تقديم مساعدات مالية إستعجالية قدرت ب 5 مليار فرنك فرنسي[3].

في 1958 ومع وصول الجنرال ديغول للحكم أعلن عن مخطط قسنطينة تضمن المخطط بصفة عامة مجموعة من الإجراءات الخاصة بالترقية الاجتماعية وعددا من المشاريع الصناعية فضلا عن إستصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين[4]، ركز المخطط أيضا على تطوير الصناعات في المناطق الشرقية من خلال الإستعادة من الثروات المعدنية كما أشار هذا المخطط على ضمان تعليم ثلثي للأطفال المسلمين على ان يتكفل بالثلث الباقي في السنوات الثلاثة القادمة[5]، ما يلاحظ على هذا المشروع أنه إطلق ببطئ وكانت عملية إحتضاره سريعة فمثلا في القطاع الزراعي فإنه فشل بدايةً من محاولة توزيع الأراضي الزراعية ذات الملكية المحدودة، أما الميدان الصناعي فإن المستثمرين كانوا حذرين بخصوص إستثمار أموالهم بالجزائر لعدم توفر الأمن[6].

باءت الجهود الفرنسية لإحتواء الثورة الجزائرية عبر الإصلاحات الإقتصادية بالفشل وقد أدركت قيادة الثورة أن هذه المخططات ما هي إلا محاولات إستعمارية جديدة ترمي إلى الحفاظ على المصالح الفرنسية.

[1] –عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الرابعة، ط1، وزارة الثقافية، 2021، ص 50.

[2] – المرجع السابق، ص50.

[3] –معمر ناصري، المرجع السابق، ص 91.

[4] –محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954–1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 44.

[5] –بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1889، جزء 2، دار المعرفة، ص 97.

[6] –محمد الزبيري وآخرون، مرجعي الثورة التحريرية 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 246.

3-رد الفعل في المجال الإجتماعي

سعت السلطات الإستعمارية الفرنسية إلى إحكام قبضتها على السكان وعزلهم عن الثورة من خلال تبني إستراتيجية قمعية متعددة الوجه تمحورت هذه الإستراتيجية حول إنشاء محتشدات ومناطق محرمة وتفعيل دور الأقسام الإدراية المتخصصة.

3-أ- المحتشدات: هي معسكرات جهنمية محروسة مسلحة بالأسلاك الشائكة سماها الإستعمار المناطق الآمنة[1] والمحتشد عبارة عن مكان فسيح من الأرض الجرداء يقع قرب ثكنة عسكرية فرنسية محاط بالأسلاك الشائكة ومجهز بأجهزة إنذار وأبراج مراقبة طوال 24 ساعة[2]، ويهدف إنشائها إلى:

-عزل السكان عن عناصر جيش التحرير الوطني ومنعهم من تموينهم.

-تحصين وحماية المراكز العسكرية التي تكون منعزلة بإقامة مراكز التجميع حولها.

-إتخاذ السكان كدرع وإتاحة المجال أمام فرق العمل النفسي لممارسة الضغط على السكان وذلك للوقوف إلى جانب فرنسا.

-تحطيم معنويات الأهالي وجيش التحرير[3].

لم تكن المحتشدات مجرد أماكن لتجميع السكان، بل تحولت إلى بؤر للمعانات الإنسانية فقد إفتقرت إلى أبسط مقومات الحياة وإنتشرت فيها الأمراض والأوبئة جراء الإكتظاظ المريع وسوء النظافة والإهمال الصحي المتعمد، ونتج عن إنشاء المحتشدات ما يلي:

-تدمير القرى وإخلاء مناطق كاملة من سكانها.

-إرتفاع معدلات البطالة إلى 5 مليون في 1960.

بلغ عدد هذه المحتشدات في الشرق الجزائري 743 محتشد وظهرت في منطقة تبسة في كل من مرسط؛ الونزة؛ تبسة؛ الكويف؛ العوينات إبتداءا من مارس 1957 جُهزت هذه المحتشدات بمرافق وملاحق مهمتها تسليط شتى أنواع العذاب الجسدي والنفسي[4] ، وبالتوازي مع إنشاء المحتشدات عمدت السلطات الإستعمارية إلى فرض

[1] –بشير بلاح، المرجع السابق، ص 60.

[2] – معمر ناصري، المرجع السابق، ص213.

[3] – المرجع السابق، ص 220، 121.

[4] –الغالي غربي، المرجع السابق، ص 275.

مناطق محرمة على إمتداد الحدود خاصة مع تونس التي كانت تمثل عمق إستراتيجي للثورة، فمثلا تبسة كولاية حدودية جعلت فرنسا معظم أراضيها مناطق محرمة[1].

[1]–نصيرة براهمي، "الإستراتيجية العسكرية للقضاء على الثورة التحريرية في تبسة 1954–1957"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مجلد 4، عدد 3، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019، ص87.

3-ب- الأقسام الإدارية المتخصصة

جاءت فكرة تأسيس مصالح متخصصة بعد فشل السلطات الإستعمارية في التحكم في تطور الإضطرابات الواقعة في الجزائر، وفي 26 سبتمبر 1956 أعلن سوستال عن إنشاء مصلحة الشؤون الجزائرية وقسم أقاليم البلديات إلى أقسام صغيرة أُطلق عليها إسم الأقسام الإدارية المتخصصة، أسندت قيادتها إلى ضباط مختصين في مجالات الحرب النفسية كُلفوا بمهام مدنية وعسكرية، حيث عملوا مدنيا على التدخل في الحياة السياسية والإقتصادية للجزائريين، أمّا عسكريا عملوا على تجنيد الخونة والعملاء وإستنطاق المشتبه بهم، تنفيذ بعض الكمائن، التجسس وجمع المعلومات عن جيش التحرير الوطني حيث كان الهدف من إنشاء هذه المصالح هو تحقيق التهدئة والقيام بضربات إستباقية ضد البيئة الحاضنة للثورة والثوّار[1].

تتوزع المصالح الإدارية المتخصصة على القرى والمداشر والأرياف والمدن، أُنشئت من البداية في الأوراس، قسنطينة ثمّ عُممت في كامل التراب الوطني، حيث في مدينة تبسة وحدها أنشأت المصالح الإدارية المتخصصة الآتية: بمدينة تبسة، بالماء الأبيض، بالشريعة، ببئر العاتر، نقرين، بئر الخنافيس، وسطح قنتيس وثليجان[2].

إرتفع عدد هذه المكاتب من 30 مكتب إلى 490 مكتب لسنة 1955 إلى 1956 ومن شهر جانفي 1957 إلى جويلية 1958 وصل عددها إلى 540 مصلحة وإجمالي عدد العاملين فيها إلى 24750 ألف موظفا[3].

على الرغم من وحشية القمع والظروف اللإنسانية التي فرضتها سياسات المحتشدات والمناطق المحرمة والأقسام الإدارية المتخصصة، فإن الشعب الجزائري لم يستسلم تماما بل دعم الثورة حتى داخل أسوار المحتشدات من خلال تقديم المؤن والمعلومات للمجاهدين بسرية.

4/رد الفعل السياسي

تجسد رد الفعل الفرنسي الأولي بموقف حاسم إتسم بالإنكار والتهديد، ولقد كانت تصريحات كبار المسؤولين الفرنسيين آن ذاك تعكس إجماعا على ضرورة القضاء الفوري على ما إعتبروه تمردا، كما شددوا على أن الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا.

-الرد الرسمي والتهديد بالقمع

في اليوم الثاني من نوفمبر 1954 أعلن روجي ليونار الحاكم العام للجزائر عن بلاغ وصف فيه هجومات الفاتح من نوفمبر بأنها عمليات إرهابية، وعلى الرغم من عدم قدرته على تحديد الجهة المسؤولة بدقة في البداية، فقد

[1] – معمر ناصري، المرجع السابق، ص102.

[2] –نصيرة براهيمي، "الحرب النفسية والقمع للقضاء على الثورة التحريرية بمنطقة تبسة 1954–1958"، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 10، عدد 01، جامعة الشيخ العربي التبسي، 2019، ص97.

[3] – الغالي غربي، المرجع السابق، ص 176.

أكد ليونار في جميع تحركاته وتصريحاته المتتالية عن تصميم فرنسا على القضاء على الخارجين عن القانون بكل قوة مؤكدا مرارا أن الجزائر كانت وستبقى فرنسية[1].

لم يختلف موقف فرنسوا ميترون وزير الداخلية عمّا سبق فقد أصدر بيانا في نفس اليوم إستنكر فيه الهجمات وشدد على أن فرنسا ستقضي على هذه العصابات المتمردة وأنها لن تقبل الحوار معها مطلقاً[2].

من جانبه لم يحد رئيس الحكومة بيار موناديس فرونس عن هذا الخط المتشدد، فقد أكد على وحدة الأمة الفرنسية وأنها أمر غير قابل للنقاش[3].

سعت الإستراتيجية الفرنسية إلى تحطيم الهيئات السياسية في أوساط الجماهير الجزائرية حيث عملت على تشويه صورة رجال الثورة وقادتها ووصفتهم بمختلف الأوصاف السلبية[4] بهدف إبعاد الدعم الشعبي عنها، كما وجهت الرأي العام الداخلي والخارجي باتهام الثورة بأنها مؤامرة خارجية قادمة من تونس والقاهرة وموسكو[5] وفي محاولة لنزع الشرعية عنها وإظهارها كحركة غير وطنية.

كانت شخصيات سياسية ودينية فرنسية بارزة مثل بيدو ولاكوست والكاردينال فالتان تقدم الثورة الجزائرية للرأي العام الفرنسي والعالمي بأنها حركة دينية متطرفة[6] بهدف القضاء على أي تعاطف دولي مع القضية الجزائرية.

كما قد سعت الحكومة الفرنسية ممثلة في ماناديس فرانس إلى تدويل الصراع، حيث حاول وضع الحلف الأطلسي أمام الأمر الواقع [7]وصرح أمام الجمعية الوطنية بأن الجزائر تعد أراضٍ للحلف الأطلسي[8]وأن كلما يهددها يهدد الحلف أيضا.

[1] –مركز الخطاب للدراسات، الملحمة الجزائرية السياق التاريخي لثورة التحرير الجزائرية 1954–162 وأبعادها السياسية والإجتماعية والعسكرية، 2022، ص 118.

[2] –لحسن بومالي، أول نوفمبر بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، دار المعرفة، ص151.

[3] – المرجع نفسه، ص 150.

[4] –المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص 34.

[5] – المرجع نفسه، ص34.

[6] –عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص42.

[7] – مركز الخطاب للدراسات، المرجع السابق، ص119.

[8] – المرجع نفسه، ص119.

بصورة عامة جاء الرد السياسي الفرنسي على إندلاع الثورة سريعاً وموحداً، متسما بالتأكيد المطلق على السيادة الفرنسية والتهديد بسحق قوة الثوّار بقوة السلاح دون أي إشارة إلى إمكانية التفاوض، هذا الموقف الأولي المدعوم بحملات تشويه لصورة الثورة والتحريض الدولي ضدها مهّد الطريق لسنوات طويلة من الكفاح المسلح.

سادسا: الأهمية والقيمة العلمية للكتاب

يمكن تحديد القيمة العلمية لهذا الكتاب في عدة جوانب:

-**تسليط الضوء على فئة مهمشة:** يقدم الكتاب دراسة متخصصة حول عمال المناجم الجزائريين خلال الثورة التحريرية وهي فئة لم تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام في الدراسات التاريخية العامة للثورة.

-**إحياء الذاكرة المحلية:** من خلال تقديم تراجم لقادة بارزين من عمال المناجم، حيث يساهم الكتاب في تخليد ذكرى هؤلاء المناضلين.

-**يبرز وبوضوح الترابط بين النضال النقابي والسياسي:** حيث يوضح الكتاب كيف أن ظروف الإستغلال التي عانى منها عمال المناجم في ظل الهيمنة الإستعمارية كانت دافعا قويا لإنخراطهم في النضال الوطني.

-**يبين الكتاب دورعمال المناجم في الثورة:** حيث يكشف عن دور العمال في النضال التحرري، سواء عن الصعيد المادي، أو العسكري.

سابعا: النقد والتقييم

نقاط القوة

-في البداية نتقدم بالشكر للمؤلفين على هذه الدراسة التي أزالت لنا الغبار عن الكثير من الحقائق التاريخية التي كنا نجهلها حيث:

-إن أكثر ما يميز هذا الكتاب هو تركيزه على فئة شعبية لم تُمنح إهتماما كافيا، حيث يُعد إهتمامه بدراسة دور عمال المناجم في الثورة في منطقة تبسة مبادرة فريدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

-يُظهر هيكل الكتاب إلتزامه بمبادئ التاريخ الاجتماعي ومدرسة الحوليات، حيث تضمن تحليلا للأبعاد:

-الجانب الاقتصادي (الباب الأول): حيث تحدث فيه عن بداية التنقيب عن المعادن، وأهميتها في الاقتصاد الإستعماري.

-الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي (الباب الثاني): حيث تحدث عن أوضاع العمال وظروفهم المعيشية الصعبة، ويحلل كيفية تأثير هذه الظروف على نضالهم النقابي والسياسي.

-الجانب النضالي (الباب الثالث): ينتقل الكتاب من تحليل الظروف إلى تحليل المشاركة الفعلية لعمال المناجم في الثورة، ويقدم تفاصيل حول مساهمتهم المادية والمعنوية من دعم مالي ومشاركة مباشرة في العمل المسلح.

-الجانب البشري (الباب الرابع): قدم تراجم لقادة بارزين من عمال المناجم مما يُضفي بعدا إنسانيا من خلال تسليط الضوء على حياة القادة الذين نشؤا من صميم هذه الفئة، مما يعزز من حجة الكتاب حول فاعلية دور العمال وتطور وعيهم.

-رد الفعل الفرنسي (الباب الخامس): يحلل فيه ردود الفعل الإستعمارية العسكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية مما يقدم صورة متكاملة للصراع ويظهر أهمية المنطقة بالنسبة للمستعمر.

-تنوع المصادر وشموليتها حيث يؤكد المؤلفان على إعتمادهما على مزيج من المصادر الأولية والثانوية مما يعزز من مصداقية البحث وقوته التوثيقية.

-يصرح المؤلفان بالصعوبات والتحديات التي واجهتهما، من صعوبة الوصول للأرشيف الفرنسي، وكذا ندرة وثائق أرشيف الثورة الجزائرية حول عمال المناجم، إضافة إلى تحيز بعض التقارير الفرنسية، هذا الوعي بحدود المصادر ومحاولة التعامل معها بمنهجية نقدية يُبرز الأمانة العلمية للباحثين.

-الإلتزام بالموضوعية حيث أكد المؤلفان على نقلهم للثورة الجزائرية من الذاكرة العاطفية إلى التأليف التاريخي الأكاديمي.

نقاط الضعف

-الإعتماد على الأرشيف الفرنسي قد يعكس تحيز لروايات المستعمر خاصة في تقارير الخسائر العسكرية.

-ندرة الوثائق الجزائرية أثّرت على توثيق بعض الأحداث مثل تفاصيل العمليات الفدائية.

-رغم أن الكتاب ركّز على منطقة الحدود الشرقية وساهم في إثراء التاريخ المحلي للمنطقة إلا أنه يدفع بالقارئ إلى التساؤل على إمكانية تعميم هذه الأوضاع على كافة عمال المناجم في كامل التراب الوطني.

الخاتمة

الخاتمة

بعد دراستنا وتحليلنا لهذا الكتاب وإطلاعنا على المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوع الكتاب توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

-إستغلت فرنسا بشكل مكثف الثروات الطبيعية في الجزائر خاصة المعادن كالحديد والفوسفات لخدمة مصالحها الاقتصادية والصناعية دون تحقيق إستفادة حقيقية للجزائريين.

-تعرض عمال المناجم الجزائريين لإستغلال إقتصادي وإجتماعي من قِبل الشركات الفرنسية تمثل في أجور زهيدة، وظروف عمل غير إنسانية محفوفة بالمخاطر، إضافة إلى ساعات عمل طويلة.

-كان التمييز العنصري سمة أساسية في قطاع المناجم حيث تمتع العمال الأوروبيين بامتيازات عديدة كالمسكن والأجر، عكس العمال الجزائريين الذين حُرموا من أبسط حقوقهم العماليّة.

-أدت السياسة الإستعمارية إلى تفكيك البنية الاقتصادية التقليدية ودفعت الجزائريين نحو العمل المأجور في المناجم، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية وظهور فئات إجتماعية فقيرة.

-ساهمت الظروف القاسية وسياسة الإستغلال والتمييز في تبلور الوعي الوطني لدى عمال المناجم.

-بدأ الوعي السياسي والنقابي يتطور تدريجيا لدى عمال المناجم خاصة مع ضهور نشاط أحزاب الحركة الوطنية في المنطقة، مما أدى في النهاية إلى تأسيس نقابات وطنية مرتبطة بالكفاح من أجل الإستقلال.

-شكّل عمال المناجم شريحة هامة في النضال الوطني، حيث إنخرطوا في العمل السياسي والنقابي وشاركوا في الإضرابات وأدركوا أن تحقيق مطالبهم مرتبط بالإستقلال.

-التنظيم المحكم للثورة كان عاملا أساسيا في نجاحها، حيث أولى قادتها إهتماما كبيرا بالتنظيم الشامل للجماهير وإنشاء إدارة موازية للإدارة الإستعمارية مما ساهم في تعبئة قاعدة شعبية مساندة للثورة.

-سعت الثورة تدريجيا إلى بناء هياكل بديلة في مجالات القضاء والصحة والإعلام لمواجهة الإستعمار وتلبية إحتياجات الثورة والشعب.

-شكّل عمال المناجم في المنطقة قاعدة إجتماعية وإقتصادية هامة للثورة، ولم يقتصر دورهم على المشاركة في الكفاح المسلح فقط بل إمتد ليشمل توفير السلاح وجمع المتفجرات والمساهمة المالية لدعم الثورة، بالإضافة إلى المشاركة في العمل السياسي والنقابي.

-تبنّى جيش التحرير الوطني إستراتيجية عسكرية قائمة على حرب العصابات ونصب الكمائن والهجوم على مصالح العدو، حيث ركّز الجيش في المنطقة على إستهداف المناجم وسكك الحديد.
-كان لكل من الطاهر الزبيري وجديات المكي ومحمود قنز وجبار عمر دوراً هاماً في مجالات مختلفة من الكفاح المسلح والسياسي والتنظيمي، حيث كان لهم دور رئيسي ومحوري في التحضير للثورة في المنطقة فعملوا على تجنيد المواطنين ونشر الفكر التحرري بينهم.

-في بداية الثورة قللت السلطات الإستعمارية من شأن الأحداث وإعتبرتها مجرد أعمال شغب معزولة.

-مع إتساع نطاق الثورة لجأت فرنسا إلى تصعيد عسكري هائل حيث رفعت أعداد قواتها بشكل كبير، كما إعتمدت إستراتيجية عسكرية قمعية، حيث طبقت مبدأ المسؤولية الجماعية وأنشأت المحتشدات والمناطق المحرمة بهدف عزل الثورة عن الشعب.

-بالتوازي مع القمع العسكري حاولت فرنسا تبني سياسات إقتصادية وإجتماعية حيث أعلنت على العديد من الإصلاحات إلا أنها قوبلت بالرفض من قبل الجزائريين والمستوطنين.

-رغم التفوق العسكري الفرنسي والأساليب القمعية إستمرت الثورة الجزائرية في الصمود والتوسع بفضل التنظيم القوي لجبهة التحرير والدعم الشعبي من قِبل فئة عمال المناجم.

-يعتبر هذا الكتاب إضافة نوعية لدراسة الحركة الاجتماعية في الثورة 1954-1962 حيث ركز على فئة عمّال المناجم بالمنطقة الحدودية الشرقية، وكشف عن دور العمال في النضال التحرري عبر مساهمتهم في الدعم المالي ومشاركتهم في الكفاح المسلّح.

-يوصى بقراءة هذا الكتاب لكل من:

-الباحثين والمهتمين بتاريخ الثورة الجزائرية.

-المهتمون بدراسة التاريخ الاجتماعي والإقتصادي للجزائر خلال الحقبة الإستعمارية.

-المهتمون بدراسة تاريخ منطقة الحدود الشرقية "منطقة تبسة".

قائمة الملاحق

الملحق رقم01: منجم الكويف (1914-1928)[1]







[1]–مأخوذة من موقع إلكتروني عبر الرابط: http://www.facebook.com

الملحق رقم02: منجم الونزة خلال فترة الإستعمار الفرنسي[1]





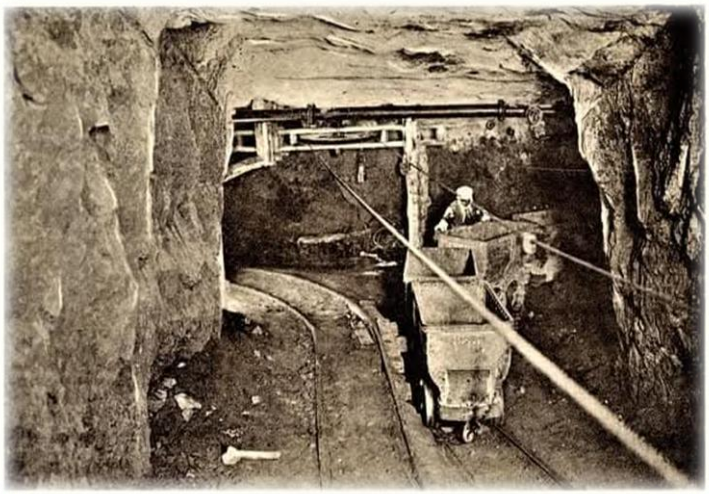


[1] –مأخوذة من صفحة Tebessa une photo par jour، عبر الرابط: http://www.facebook.com/theveste

الملحق رقم03: ظروف العمل داخل المناجم[1]







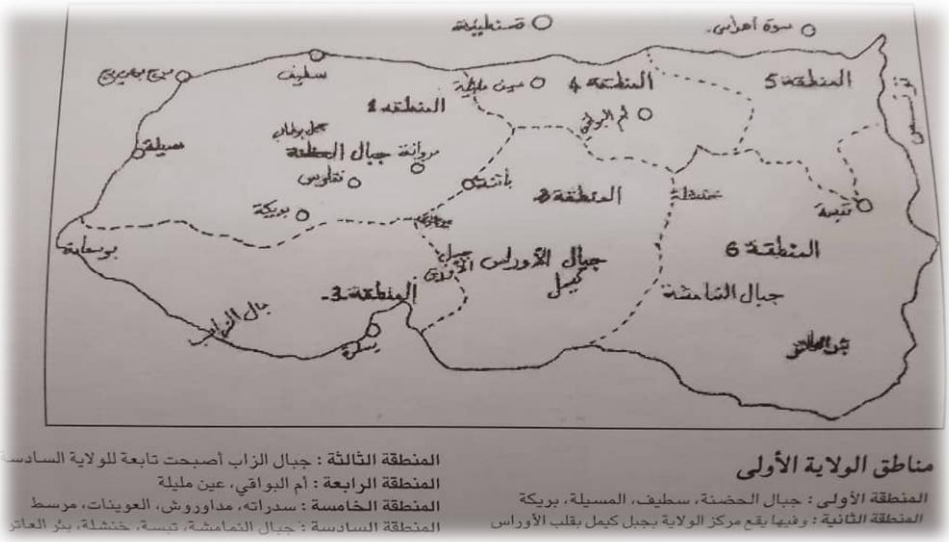
[1]– مأخوذة من موقع إلكتروني عبر الرابط: http://www.facebook.com

الملحق رقم04: التقسيم الإداري للجزائر عشية إندلاع الثورة[1]



الخريطة (18): تقسيم جبهة عمليات جيش التّحرير الوطني سنة 1954 و1955

الملحق رقم05: التقسيم الإداري للولاية الأولى[2]



[1]–مركز الخطابي، المرجع السابق، ص106.

[2]–الطاهر الزبيري، المصدر السابق، 331.

الملحق رقم06: توزيع خطوط العمليات على الحدود سنة 1960[1]



الملحق رقم07: الشكل التنظيمي لجيش التحرير الوطني قبل مؤتمر الصومام[2]



[1]– مركز الخطابي، المرجع السابق، ص 258.

[2] – مركز الخطابي، المرجع نفسه، ص247.

الملحق رقم08: المراكز الصحية التابعة لجيش التحرير[1]

قائمة المراكز الصحية لجيش التحرير الوطني بولاية تبسة

الرقم	المركز	الرقم	المركز
01	مركز البليليع	06	مركز بسبعة
02	مركز الزويتين	07	مركز الكاف لعكس
03	مركز أكملال	08	مركز سطحة الدير
04	مركز بئر مقدم	09	مركز الطويلة
05	مركز ظهر ونزة		

الملحق رقم09: الشهيد جبارعمر[2]



[1]–جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، المرجع السابق، ص174.

[2]–مأخوذة من صفحة المراهنة تحت المجهر، عبر الرابط: http://www.facebook.com

الملحق رقم10: الطاهر الزبيري رفقة بعض المناضلين[1]



في 1961 غابة البراجة (الأوراس).
واقفون من اليسار إلى اليمين : علي باعو، مصطفى قاسمي، محمد الصغير هلايلي(في الوراء)، الطاهر زبيري، محمد الشريف جار الله، الحبيب خطاف، منصور رحال.
الجالسون من اليسار إلى اليمين : محمد الصغير قارة وحويلي بن نابس.

الملحق رقم11: المجاهد محمود قنز[2]



[1]–الطاهر الزبيري، المصدر السابق، 316.

[2]–متحف المجاهد الرائد محمود قنز–تبسة.

الملحق رقم12: المجاهد جديات المكي[1]



الملحق رقم13: بطاقة تعريف جديات المكي[2]



[1]–متحف صور مجاهدي وشهداء الثورة التحريرية عبر الرابط: http://www.facebook.com

[2]–متحف المجاهد الرائد محمود قنز–تبسة.

الملحق رقم14: خطا شال وموريس في الحدود الشرقية والغربية للجزائر[1]





[1] -مركز خطابي، ص161، 162.

الملحق رقم15: المحتشدات في منطقة تبسة[1]

قائمة مراكز المحتشدات التي أنشأها العدو بولاية تبسة

الرقم	المركز	الرقم	المركز
01	بئر العاتر	09	العقلة المالحة
02	الماء الأبيض	10	جبل الجرف
03	مرسط	11	سوق الجمعة
04	ثليجان	12	المزرعة
05	بئر مقدم	13	عين شانية
06	نقرين	14	عقلة قساس
07	عين الفضة	15	عين الزرقة
08	ونزة	16	المريج

الملحق رقم16: المحتشدات في منطقة الونزة[2]

المحور الثاني

المناطق المحرمة : المحتشدات ، مراكز التعذيب و الإستنطاق ، السجون

المناطق المحرومة	المحتشدات	مراكز التعذيب والإستنطاق	السجون
01- الشريط الحدودي الممتد من قرية عين سيدي سالم الى خنقة الدف شرق مدينة الونزة. 02- أحواز جسر وادي ماق سفح جبل الونزة شمالا. 03- منطقة الماجن شرق الونزة. 04- مطقة وادي القصب شرق الونزة. 05- منطقة النواصرية عن الناحية الجنوبية الغربية لمدينة الونزة .	01- محتشد البياضة القديمة عُزل بداخله سكان الماجن . 02- محتشد منطقة الطباقة من الجهة الشمالية الشرقية لمدينة الونزة .	01- الثكنة العسكرية بالشنقورة سفح جبل الونزة المعروفة بمنطقة 845 . 02- ثكنة الكمبوجي المسمى حاليا 20اوت 1955 . 03- ثكنة البياضة SAS	لا شيء

[1]–جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية الثورة، المرجع السابق، ص176.

[2]–قسمة الونزة، المصدر السابق، ص134.

بيبلوغرافيا البحث

أولا: المصادر

01-باللغة العربية

أ-الكتب

1. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1889، جزء 2، دار المعرفة.
2. شكري بلغيث، مذكرات المجاهد الضابط أحمد حاجي، إصدارات متحف المجاهد محمود قنز، تبسة.
3. طارق عزيز فرحاني، سيرة وشهادات المجاهد محمد حسن عن الثورة التحريرية بأوراس النمامشة، ط1، دار المثقف للنشر والتوزيع، 2020.
4. الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، منشورات ANET.
5. الطيب عبادلية، مذكرات المجاهد القائد الميداني الوردي قتّال، الأممية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
6. عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني للولاية الأولى، ج1، دار الهدى، عين مليلة.
7. فرحات بن سودة، تحضير الثورة الجزائرية في منطقة الونزة لخضر بن سودة هرس جبال الونزة، بلاد للنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر.
8. -قسمة المجاهدين بالونزة، شهادات حية لمجاهدي حرب التحرير 1954-1962 بمنطقة الونزة، مطبوعة مرقونة غرة نوفمبر1998.
9. محمد الزبيري وآخرون، مرجعي الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
10. محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومه، الجزائر، 2005.
11. محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007.
12. وثيقة، بطاقة إستعلامات من متحف المجاهد.

ثانيا: المراجع

أ-الكتب

1. أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى1954-1956، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر.
2. أحميدة عميراوي، أثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.
3. آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية، دار المسك، الجزائر، 2008.

4. بوبكر حفظ الله، دراسة في التنظيم العسكري بالولاية الأولى، الأوراس النمامشة خلال الثورة التحريرية، ط1، دار قانة، باتنة الجزائر، 2021.
5. بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم والمعرفة.
6. حسان مغدوري، تأملات في الوضع الإقتصادي والإجتماعي للشعب الجزائري 1830-1945، دار الجنوب للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.
7. رشيد مياد، جوانب من الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية للجزائريين وإنعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900-1954، طبعة خاصة لذكرى ال60 لعيد الإستقلال، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2022.
8. رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة، الجزائر، 2022.
9. الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1994-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
10. عبد الرحمن رزقي، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتن، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الرغاية الجزائر.
11. عبد السلام بوشارب، تبسة معالم ومآثر، المتحف الوطني للمجاهد.
12. عبد القادر علي حليمي، جغرافية الجزائر الطبيعية والبشرية والإقتصادية، ط2ن مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968.
13. عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائلر، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
14. عبد الوهاب شلالي، نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19، دار الهدى، الجزائر، 2006، الغلاف الخارجي للكتاب.
15. الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
16. لحسن بومالي، أول نوفمبر بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، دار المعرفة.
17. مركز الخطاب للدراسات، الملحمة الجزائرية السباق التاريخي لثورة التحرير الجزائرية 1954-162 وأبعادها السياسية والإجتماعية والعسكرية، 2022.
18. معمر ناصري، أبحاث ودراسات في التاريخ العسكري الولاية الأولى 1954-1962، دار الأمل للنشر والتوزيع، 2021.
19. المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة، منشورات مجلة أول نوفمبر، دار هومه.
20. الهواري عدي، الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والإجتماعي 9130-1960، تر. (جوزف عبد الله)، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

21. وثيقة خاصة بالمرحوم محمود قنز إنتاج متحف المجاهد، تبسة.
22. وثيقة، نبذة تاريخية خاصة بالشهيد جديات المكي، إنتاج متحف المجاهد محمود قنز، تبسة.

ب-المجلات

1. إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2013.
2. بوبكر حفظ الله، هيكلة جيش التحرير في الداخل بعد إنعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، مجلة البحوث والدراسات، عدد06، جوان 2006.
3. رحيمة بوخاتم، "الدور القيادي للمجاهد الرائد محمود قنز في الثورة التحريرية 1955-1957"، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد13، عدد01، 2021، جامعة باتنة.
4. سارة خباشة، قضية الإغتيالات في المنطقة الأولى الأوراس وآثارها على مسار الثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة رفوف، مجلد10، عدد01، جامعة أدرار.
5. عبد الباقي براكني، "دور الثورات المعدنية في نشأة المراكز المنجمية في العهد الإستعماري بالجزائر مركز الونزة أنموذجا"، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 08، عدد02، جامعة الشيخ العربي التبسي، 2024.
6. ليلى تيتة، "الأوضاع العامة في المنطقة الأولى الولاية الأولى قبل 1954"، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مجلد06، عدد02، جامعة باتنة الجزائر، 2021، ص262.
7. نبيل جابري، "الدعم الشعبي العسكري للثورة الجزائرية بمنطقة تبسة وردود الفعل الفرنسية 1954-1958"، مجلة الدراسات، مجلد12، عدد2.
8. نبيل جابري، "النشاط العسكري بتبسة بداية الثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد13، عدد1.
9. نصيرة براهمي، "الإستراتيجية العسكرية للقضاء على الثورة التحريرية في تبسة 1954-1957"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مجلد 4، عدد 3، جامعة الربي التبسي، تبسة، 2019.
10. نصيرة براهيمي، "الحرب النفسية والقمع للقضاء على الثورة التحريرية بمنطقة تبسة 1954-1958"، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 10، عدد 01، جامعة الشيخ العربي التبسي، 2019.
11. ياسر فركوس، "التنظيم الإداري والقضائي للثورة الجزائرية من خلال وثائق تنشر لأول مرة"، مجلة القرطاس، العدد 07، جانفي 2018.

ج-الملتقيات

1. أحمد مرزوق، الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية، أعمال الملتقى الوطني، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والأثرية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، 2022.
2. بوبكر حفظ الله وآخرون، التسليح خلال الثورة 1954-1958، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.
3. جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، دور مناطق الحدود إبّان الثورة التحريرية، تبسة.
4. رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة، الجزائر، 2022.
5. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الأسلاك الشائكة المكهربة، الملتقى الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة.

هـ-القواميس

1. عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، دار بلوتو، الجزائر.

و-الرسائل الجامعية

-بالعربية

1. حورية طبعة، السياسة الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954، أطروحة لنيل الدكتوراه تخصص تاريخ معاصر، جامعة دراية أدرار، 2019-2020.
2. عبد الوهاب شلالي، أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الونزة 1913-1966، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2003.
3. محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من 1430 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1954، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله، 2020.

2-بالفرنسية

1. Albert Jayez, La Légilation des mimes en France, Thése pour le doctorat: Faculté de droit de l’univérsité de BORDEAUX 1910.

المو اقع الإلكترونية والحصص الإذاعية

1. عثمان لحياني، رحيل الطاهر الزبيري .. أول رئيس أركان في الجزائر وقائد الإنقلابات، تاريخ النشر: 2024/10/31، تاريخ الإطلاع: 2025/04/02، على الساعة: 14:20، على الموقع الإلكتوني: http://www.alaraby.com
2. http://www.facebook.com
3. http://www.facebook.com/thevest

الملخص

لقد كان الإستغلال الفرنسي للموارد الطبيعية في الجزائر، وخاصة قطاع المناجم، سببا رئيسيا لتدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية لعمال المناجم الجزائريين، هذا الإستغلال الممنهج الذي تميز بفرض أجور زهيدة، وظروف عمل قاسية، وتمييز عنصري حرم الجزائريين من أي إستفادة حقيقة من ثروات بلادهم، نتيجة الظروف المعيشية القاسية، تحول عمال المناجم إلى شريحة هامة وفاعلة في النضال الوطني، لم يكونوا مجرد قوة عاملة مستغلة، بل أصبحوا عنصرا رئيسيا في نشر الوعي الوطني وتهيئة الأرضية للثورة، فقد ساهموا بشكل مباشر في التحضير للثورة التحريرية، لا سيما من خلال تواجدهم الإستراتيجي في المنطقة الحدودية الشرقية، وتحديدا في منطقة تبسة (الكويف، الونزة، وبوخضرة) كانت هذه المناطق بفضل كثافة العمال في المناجم، بمثابة شريان حيوي لإمداد الثورة بالرجال و السلاح و المعلومات، لم تكن مساهماتهم مجرد مشاركة عابرة، بل كانت دافعا قويا نابعا من معاناتهم المباشرة من السياسات الإستعمارية، ما جعلهم في طليعة من حمل السلاح وفجر الثورة، في المقابل إتسمت ردود الفعل الفرنسية تجاه تصاعد المقاومة بالإستهانة الأولية، لكن مع إتساع نطاق الثورة وتعاظم قوتها، تصاعدت هذه الردود لتتخذ طابعا عسكريا وقمعيا وحشيا، لجأت السلطات الإستعمارية إلى أقصى درجات العنف والقتل والتعذيب في محاولة يائسة للقضاء على الثورة، وبالتوازي مع القمع العسكري، حاولت فرنسا تهدئة الجزائريين عبر إتصالات إقتصادية شكلية باءت بالفشل، حيث كانت تهدف من خلالها إلى إمتصاص الغضب الشعبي، على الرغم من التفوق العسكري الفرنسي الساحق في العدة والعتاد، صمدت الثورة الجزائرية بقوة و ثبات بفضل التنظيم المحكم لجبهة وجيش التحرير الوطنيين، والأهم من ذلك الدّعم الشعبي الذي كان له دور كبير في نجاح و إستمرارية الثورة، وهو ما أجبر الإستعمار الفرنسي في النهاية على الإعتراف بالإستقلال الكامل للجزائر منهيا بذلك حقبة طويلة من الظلم و الاستعلال.

الكلمات المفتاحية

ثورة، عمال، منطقة الحدود الشرقية، المناجم.

Summary

French colonial exploitation of natural resources in algeria, especially the mining sector, was a major reason for the deterioration of the economic and social condition of algerian miners, which was characterized by the imposition of low wages, harsh working conditions and racial discrimination that deprived algerians of any real benefit from their country's wealth. As a result of these harsh living conditions, miners became an impotant group in the national struggle. They were not just an exploited workforce, but rather became an important element in spreading awareness and preparing the ground for revolution, especially through their strategic presence in the eastern border region, specifocally the tebessa region (Al-kuif, El-ouenza and boukhadra).

These areas, thanks to the density of workers in the mines, were an important factor in supplying the revolution with men and weapons. Their participation was not just a passing contribution, but rather a powerful motivation for colonial political suffering. On the other hand, french reactions to the escalation of resistance were characterized by initial disdain, but as their power increased, the colonial authorities resorted to the utmost levels of violence, torture, and murder to eliminate the revolution. France tried to calm the algerians through formal economic reforms that failed despite french military superiority. The algerian revolution withstood strongly and steadily thanks to the good organization of the front and the national liberation army. And the support of the people, which played a major role in the revolution, which ultimately forced french

colonialism to recognize the complete independence of algeria, thus ending a long era of injustice and exploitation.

Keywords :

Revolution, workers, eastern border region, mines.